الاجتياح الإسرائيلي للبنان وفقا لقرارات مجلس الامن الدولي عام ١٩٨٢.

م .د. رباح مرزه المدحتي

The Israeli invasion of Lebanon in accordance with UN Security Council resolutions in 1982.

Rabah Merzah AL-Midhatee

Rabah.mrz@gmail.com

وزارة التربية - مديرية تربية بابل - مدرسة الهاشمية للتعليم المسرع

الكلمات المفتاحية. إسرائيل مجلس الامن الدولي

الملخص: -

هدفت الدراسة الى ابراز موقف مجلس الامن الدولي من الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، الامر الذي دفع المجلس لإصدار عشر قرارات لإنهاء حالة الحرب الإسرائيلية على لبنان، أولها قرار رقم (٥٠٨) في ٥ حزيران ١٩٨٢، اذ اعرب فيه عن قلقه إزاء الوضع المتدهور على الحدود الإسرائيلية اللبنانية وحثهم على بذل كل الجهود الممكنة لعدم اندلاع الحرب ، لكن حب التسلط والمغامرة بالحرب كان خيار الإسرائيليين، لتبدأ صفحة القتل والدمار ضد الدولة اللبنانية تحت عملية (سلام الجليل) العسكرية، هذا ما حفز المجلس الدولي لإصدار قراراه الآخر المرقم (٥٠٩) في اليوم التالي، لكن الفشل كان نصيبه أيضا، بعدها واصل المجلس اصدار ثمانية قرارات دولية في العام نفسه، تمثلت بـ (٥١١ في ١٨ حزيران، و٥١٢ في ١٩ حزيران، و٥١٣ في ٤ تموز، و٥١٥ في ٢٩ تموز، و٥١٦ في ١ اب ، و٥١٧ في ٤اب ، وقرار ٥١٨ في ١٢ اب، و٥١٩ في ١٧ اب)، وعلى الرغم من اخفاق اغلب تلك القرارات وعدم تحقيق أهدافها المرجوة، استطاع مجلس الامن الدولي استطاع في نهاية المطاف بقراره الأخير من إيقاف عملية الاجتياح الإسرائيلي على لبنان وإخراج المنظمات الفلسطينية، ونشر مراقبين دوليين وقوات متعددة الجنسيات تابعة له ، وظيفتها مراقبة عملية إيقاف اطلاق النار والمحافظة على تنفيذها .

Abstract

The purpose of this study is to highlight the position of the UN Security Council against the Israeli invasion of Lebanon in 1982, the International Council of payment order issuing ten resolutions to end Israeli war on Lebanon, the first decision No 508 of 5 June 1982, expressing concern over the deteriorating situation on the Israeli-Lebanese border and urged them to make every effort to not war, but Israel has chosen love domination and war adventure as the Lebanese State, begins killing and destruction of the Lebanese State under process (peace for Galilee) The military, the war stimulated International Council other societies in 509 of 6 June 1982, but also had his share of failure, then the Council has issued eight international resolutions was b (511 on June 18, and 512 in June 19, on 4 July, and 513 and 515 on July 29 and August 1, 516 and 517 on August 4, 518 resolution on 12 August, and 519 in 17 August), despite the failure of those decisions and not to achieve the desired objectives, but the Security Council could in the end Ultimate stop Israeli invasion to Lebanon and directed by Palestinian organizations and deployment of international observers and multinational forces, multinational forces have worked to control the fire off and maintain.

key words . Israel Security Council

المقدمة

أدى استمرار الحرب الاهلية اللبنانية إلى ضياع سمعة لبنان دوليا، فضلا عن مديات الخراب التي اصابت مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وعلى الرغم من تعدد المبادرات المحلية والعربية والدولية وتنوعها، لكنها أخفقت جميعا، بسبب انتقال حلول الازمة اللبنانية من ايدي اللبنانيين الى المحيط الإقليمي والعربي، وارتباط اغلب اطراف الحرب ببعض الدول ذات المصالح الاستراتيجية في لبنان، ولعل ابرزها الدولة الإسرائيلية فلم تكتفِ بتدخلها غير المباشر في لبنان من حيث دعمها طرف

الاجتياح الإسرائيلي للبنان وفقا لقرارات مجلس الامن الدولي عام ١٩٨٢.

م .د. رباح مرزه المدحتي

على حساب طرف اخر، مستغلة البعد الديني، بل تدخلت بطرق مباشرة مستخدمة الالة العسكرية الإسرائيلية مرات كثيرة، أخطرها (عملية الليطاني) عام ١٩٧٨، في الجنوب اللبناني لتكريس مصالحها ومطامحها في الشأن اللبناني المتأزم، وتذرعت بالهجمات الفدائية التي شنتها المقاومة الفلسطينية من الأراضي اللبنانية على مستوطناتها. ثم كررتها عام ١٩٨٢، تحت مسمى عملية (سلام الجليل)، وبذلك لم يكن امام لبنان غير اللجوء الى مجلس الامن الدولي لفض نزاعها مع إسرائيل من هذا المنطلق الدولي سارع المجلس ليأخذ دوره الدولي في حل النزاعات سلميا، واصدر قرارات دولية لمعالجة الوضع المتأزم في لبنان ويقاف العمليات العسكرية الإسرائيلية على الدولة اللبنانية ورغم عدم تحقيق القرارات لأغراضها الدبلوماسية التي أصدرت لأجلها، لكن في نهاية المطاف استطاع المجلس من فرض هيمنته الدولية وإيقاف الحرب على لبنان، ومن هذه الاهمية قسم البحث على مقدمة وثلاث محاور درست بها تاريخيا ابرز جوانب الدراسة، اذ اشار المحور الأول، الى اخفاق قرارات مجلس الامن الدولي في إيقاف الحرب الإسرائيلية على لبنان، وخصص الثاني، لدراسة اخفاق قرارات مجلس الامن الدولي في إيقاف الحرب الإسرائيلية على لبنان، فيما سلط المحور الثالث الضوء على دور مجلس الامن الدولي في إيقاف الاجتياح الإسرائيلي على لبنان ، وقد اعتمد البحث على جملة من الوثائق جاء في طليعتها وثائق مجلس الامن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة ، فضلا عن جملة من المصادر العربية والمعربة التي افادة البحث في كل محاوره .

المحور الأول: اخفاق قرارات مجلس الامن الدولي في إيقاف الحرب الإسرائيلية على لبنان.

أخذت الحكومة الإسرائيلية تهيأ قواتها جيدا وتنتظر الفرصة للانقضاض على لبنان نفسه، وتسنى لها ذلك بعد تعرض سفيرها في لندن شلومو ارغوف الى محاولة اغتيال في ٣ حزيران ١٩٨٢، من قبل مجموعة فلسطينية[i] ، لتبدأ بتحقيق هدفها لاجتثاث الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان من جهة، وعقد اتفاقية سلام مع الطرف اللبناني من جهة اخرى، فأخذ سلاحها الجوي يشن غارته على اهداف فلسطينية منتخبة في لبنان، كخطوة أولى لانطلاق الحرب الإسرائيلية المرتقبة على لبنان[ii].

لم يكن حجم الاضرار الذي خلفته الاعتداءات الإسرائيلية كبيرا فحسب، بل عدّتها الدولة اللبنانية تعديا سافرا على سيادتها ووحدة أراضيها، وعلى اثر ذلك ، قدمت الأخيرة رسالة في اليوم التالي أي ٤ حزيران، من غسان تويني ممثل لبنان في الأمم المتحدة، الذي شكا فيها لمجلس الامن الدولي حجم الاعتداءات الإسرائيلية لبلاده، واتهم سلاح الجو الإسرائيلي بـ"القيام بما لا يقل عن تسع غارات قصف متتالية على مدينة بيروت وان القوات الإسرائيلية والطائرات الإسرائيلية، قد بدأت بقصف المنطقة في جنوب لبنان الى الشمال من النبطية، موقعة خسائر في الأرواح، ودعا الى قيام المجلس بالنظر العاجل في المسألة"[iii]، وفي رسالة أخرى بالتاريخ نفسه دعا ممثل لبنان الى عقد جلسة عاجلة لجلس الامن الدولي[iv]، ولم تقف الشكوى لمجلس الامن الدولي عند اللبنانيين فقط، بل قدم زهدي لبيب ترزي ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة طلبا فلسطينيا لمجلس الأمن الدولي موضحا له التزام الفلسطينيين بالاتفاقيات التي عقدت مع إسرائيل كافة، وأعلنت تضامنها مع مجلس الأمن الدولي ضمن قراراته الدولية التي تعهدت بها لبنان والمحافظة على بنود اتفاقية تموز عام ١٩٨١، وأكدت براءتها من المجموعة الفلسطينية التي نفذت الاغتيال، كل ذلك لتفويت الفرصة على إسرائيل للقيام بعدوانها على لبنان[v].

راقب مجلس الأمن الدولي ما حدث على الساحة اللبنانية من تطورات عسكرية إسرائيلية عن كثب، وتشاور أعضاء المجلس في ٤ حزيران، بالشكوى التي قدمها لبنان والفلسطينيين معا، وخوّلوا رئيس المجلس ليك دي نانتي بالإدلاء بالبيان التالي بالنيابة عنهم، وابرز ما جاء فيه:" لقد علم مجلس الامن واعضاؤه بمزيد من القلق الأحداث الخطيرة التي حصلت في لبنان اليوم والخسائر في الأرواح والدمار الناجم عن هذه الاحداث ، وان رئيس المجلس واعضاءه يوجهون نداء عاجلا الى جميع الأطراف للتقيد التام بوقف اطلاق النار الساري المفعول منذ ٢٤ تموز ١٩٨١، والامتناع عن أي عمل عدائي من شأنه ان يؤدي الى تفاقم الموقف[vi].

لم يردع بيان المجلس الحكومة الإسرائيلية لإيقاف اعتداءاتها على لبنان، وقامت طائرات سلاح الجو الإسرائيلي صباح يوم ٥ حزيران، بغارات اتسم قصفها بالعنف على المناطق اللبنانية ابرزها في منطقة الدامور، فضلا عن بعض القواعد العسكرية الفلسطينية في منطقتي الزهراني والنبطية[vii]، وقد دفعت حالة التصعيد العسكري التي قامت بها إسرائيل مجلس الامن الدولي في ذات اليوم، الى عقد جلسته المرقمة (٢٣٧٤) ، بتاريخ ٥ حزيران عام ١٩٨٢، وأقرت بالإجماع اصدار القرار المرقم (٥٠٨)، الذي نص على: "أن مجلس الأمن آخذا علما برسالة مندوب لبنان الدائم بتاريخ ٤ حزيران ١٩٨٢، مبديا قلقه العميق من تدهور الوضع الراهن في لبنان والوضع في منطقة الحدود اللبنانية – الإسرائيلية، ونتائج ذلك على السلام والأمن في المنطقة، مبديا قلقه الخطير من خرق سلامة أراضي لبنان واستقلاله وسيادته[viii]، ونص البيان على

١. حث جميع اطراف النزاع على الوقوف الفوري في آن واحد لكل النشاطات العسكرية داخل لبنان وعبر الحدود اللبنانية – الإسرائيلية في موعد لا يتعدى الساعة السادسة بالتوقيت المحلي من يوم الأحد ٦ حزيران.

٢. يطلب من جميع الأعضاء القادرين على الأمر أن يمارسوا نفوذهم لدى الأطراف المعنية حتى يمكن احترام وقف العمليات العدائية المعلن بموجب قرار مجلس الأمن الرقم ٤٩٠ (١٩٨١).

٣. يطلب من الأمين العام بذل كل الجهود الممكنة لضمان تنفيذ هذا القرار وتطبيقه وإعداد تقرير إلى المجلس في أسرع وقت ممكن وفي موعد لا يتعدى ٤٨ ساعة[ix].

وعملا بتوصيات مجلس الامن الدولي خافيير بيريز دي كوييار الأمين العام للأمم المتحدة والتي نصت بتنفيذ القرار (٥٠٨) على احسن حال. وجه الأمين العام نداءً عاجلا لأطراف النزاع المتمثل بالحكومة الإسرائيلية والفلسطينيين حاثا إياهم على وقف القصف المتبادل، واستطاع التوصل الى ضمانات فلسطينية تؤكد الالتزام التام بعملية إيقاف اطلاق النار مع الاحتفاظ بحقها في الرد في حال أي عدوان إسرائيلي، اما داني غلرمان ممثل إسرائيل الدائم في الأمم المتحدة، فقد ابلغ دي كوييار قائلا: " على الرغم من ان ردات الفعل الإسرائيلية كانت ممارستها لحقها في الدفاع عن النفس، الا ان قرار مجلس الامن سيعرض على الحكومة الإسرائيلية"[x]؛ لكن مناحيم بيغن[xi] رئيس الحكومة الإسرائيلية لم يكترث لقرار (٥٠٨)، وفي غضون ذلك، حمّلً ممثل اسرائيل في الأمم المتحدة، لبنان مسؤولية الأعمال الفدائية الفلسطينية، لعدم امتلاكه القدرة العسكرية في منع الفلسطينيين شن هجمات جهادية على المستوطنات الإسرائيلية، والتي حطت من هيبته دوليا، وأفقدته السيادة على أراضيه[xii]، ومن هذا المنطق الاسرائيلي، لم يجدِ نفعا قرار المجلس الدولي المرقم (٥٠٨)، لأنه غير موجه لها فقط بالتحديد ، بل إليها وإلى القوات المشتركة ، والتي تشمل القوات الفلسطينية والقوات اللبنانية المتحالفة معها في آن واحد، وكان يمكن تفسير البند الثاني بانه يتعلق بالأطراف المثيرة على كلا الطرفين[xiii]، والجدير بالذكر، ان مجلس الامن اصدر تعليمات الى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في ذلك المساء ان يستخدم كل الإمكانيات المتوفرة لمتابعة كل الأطراف للتعاون مع قرار مجلس الامن الاخير؛ لكن الجهود الذي بذلها مجلس الامن لم تنفع في التوصل الى وقف اطلاق النار، وان الاعمال القتالية قد تصاعدت بخطورة، لا سيما بعد ان وصلت معلومات الى مجلس الامن الدولي من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان نصت بعدم وقف اطلاق النار الذي حدده مجلس الامن، وقامت الطائرات الإسرائيلية بشن غارات جوية مكثفة ، سجلت القوات الدولية (١١٠) غارات منها، وجرت هذه الغارات بشكل رئيسي على منطقة قلعة الشقيق وصور[xiv].

أعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلية في اليوم التالي، أي ٦ حزيران, عن قيامها بعمليات عسكرية واسعة النطاق لاجتياح لبنان اطلقت عليها تسمية (سلام الجليل) لاجتثاث الفلسطينيين من لبنان وقيام منطقة معزولة بعمق ٤٠-٤٥ كم، داخل الأراضي اللبنانية وتحديدا الجنوب لـ"تجفيف منابع [الإرهاب] الدولي من لبنان وخدمة للعالم الحر، وتوقيع معاهدة سلام مع لبنان مستقل، ومحافظ على وحدة أراضيه"[xv]، وأكدت الحكومة الإسرائيل انها "تبذل قصارى جهدها لوضع حد لهذا الوضع الذي لا يطاق ... نحن لا نطمع بشبر واحد من الأراضي اللبنانية..... ولكن من واجبنا تجاه مواطنينا وعوائلهم أن نؤمن لهم سلامة العيش بأمان والاستمرار في حياتهم اليومية، وابعاد الخطر الفلسطيني عنهم الذي بات يهددهم يوميا ويشكل لهم موتا مفاجئا ..."[xvi].

شعر مجلس الأمن الدولي بالقلق الشديد إزاء الوضع المتدهور في لبنان جراء الاجتياح الإسرائيلي عليه، كما وصفه الأمين العام في تقريره الذي قدمه إلى المجلس واكد مجددا حالة الاحتدام الصارم لوحدة الأراضي وسيادة لبنان واستغلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا[xvii]، وقد صرح الأمين العام قائلا: "كما طلب مني مجلس الأمن أن ابذل كل الجهود الممكنة لضمان تنفيذ القرار والتقيد به، وان اقدم تقريرا لمجلس الأمن في اقرب وقت ممكن وفي موعدا لا يتجاوز ٤٨ ساعة من تاريخ القرار"[xviii]، وعلى هذا الأساس، عقد مجلس الامن الدولي جلسته المرقمة (٢٣٧٥) بتاريخ ٦ حزيران عام ١٩٨٢، وصوت بالإجماع على اصدار القرار المرقم (٥٠٩) الذي نص على: "ان مجلس الامن الدولي ..... يشعر بالقلق الشديد حيان الوضع كما وصفه الأمين العام في تقريره الذي قدمه الى المجلس ، وإذ يؤكد مجددا على الحاجة الى الاحترام الصارم لوحدة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا[xix]، وانه يرى تحقيق ما يلي :

١. يطلب من إسرائيل سحب كل قواتها العسكرية ومن دون شرط الى حدود لبنان المعترف بها دوليا.
٢. يطلب من كل الاطراف التقيد تاما ببنود الفقرة الأولى من القرار المرقم ٥٠٨ (١٩٨٢) التي دعمتهم الى الوقوف الفوري وفي آن واحد لكل النشاطات العسكرية داخل لبنان وعبر الحدود اللبنانية _ الإسرائيلية.
٣. يدعو كل الأطراف الى ابلاغ الأمين العام قبولهم للقرار الحالي في ٢٤ ساعة .
٤. يقرر الاستمرار في وضع يده على الموضوع[xx].

اهملت الحكومة الإسرائيلية قراريّ مجلس الامن (٥٠٨ -٥٠٩)، واعطت الأوامر لجيشها بالاستمرار بالزحف نحو العاصمة بيروت، وعلى الرغم من صدور هذه القرارات الاممية فقد اتسعت عملياته العسكرية في ٧ حزيران، اذ فرضت حصارها على صيدا، ثم فرضت سيطرتها على مناطق الشوف وعين زحله[xxi]، ونتيجة لذلك، قام الأمين العام بتقديم تقرير مؤرخ في ٨ حزيران، ابلغ فيه المجلس انه أحال نص القرار (٥٠٩) الى وزيري خارجية إسرائيل ولبنان والى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتضمن التقرير الردود الواردة من لبنان وإسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وعلى اثره عقد مجلس الامن الدولي جلسته المرقمة (٢٣٧٦) في ٨ حزيران، للنظر في تقرير الأمين العام، وابرز ما تمخض عن الجلسة :

١- مطالبة مجلس الامن الدولي بانسحاب جميع القوات العسكرية الإسرائيلية دون قيد أو شرط من الحدود اللبنانية المعترف بها دوليا.

٢- طالب جميع الأطراف احترام بنود الفقرة ١ من القرار (٥٠٨)، الذي دعاهم الى وقف فوري لجميع النشاطات العسكرية داخل لبنان .
٣- يدعو جميع الأطراف إلى إبلاغ الأمين العام بقبول القرار (٥٠٩) في غضون ٢٤ ساعة[xxii].

وفي اليوم ذاته، عقد المجلس الدولي الجلسة رقم (٢٣٧٧)، للنظر في المشروع الاسباني لحل الازمة اللبنانية وادلى ممثل اسبانيا ببيان، عرض في اثنائه مشروع قرار نص على " ان مجلس الامن، اذ يشير الى قراريه (٥٠٨ -٥٠٩)، وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ في ٧ حزيران ١٩٨٢ .... يدين عدم امتثال إسرائيل لقرارين (٥٠٨-٥٠٩)... ويكرر طلبه ان تسحب إسرائيل جميع قواتها العسكرية على الفور وبلا شروط الى حدود لبنان المعترف بها دوليا... وان توقف جميع الاعمال العدائية خلال ست ساعات"[xxiii].

لم ينجح مجلس الامن الدولي إيقاف الالة العسكرية الإسرائيلية التي بدأت تهدد العاصمة بيروت، خاصة بعد دخولها منطقة الدامور في ١٠ حزيران، ثم تقدمت على خطين، الأول، عبر جزين بوابة العبور إلى الشوف، والخط الثاني، إلى وادي البقاع عبر ماجيا[xxiv] دون ظهور مقاومة حقيقة للقوات المشتركة، فعدلت عن إرسال مجموعاتها إلى الجنوب بعد أن اضطرت إلى إعادة بعضها عن طريق الساحل إثر سقوط مناطق عديدة بيد الجيش الإسرائيلي[xxv]، وفي الوقت نفسه، اعلن وزير الدفاع الاسرائيلي اريل شارون في مقابلة اجراها مع الإذاعة الإسرائيلية الرسمية، في ١٠ حزيران ١٩٨٢، اذ صرح قائلا: " لا تسمح الحكومة الإسرائيلية بعودة المنظمات [الإرهابية] مرة أخرى؛ لإعادة تنظيم نفسها من جديد في جنوب لبنان، واستخدامها كقاعدة للأنشطة الإجرامية ضد إسرائيل ... المعركة لا تزال في أوجها. في رأيي حققنا بالفعل أهدافنا، ولكن الحرب لم تنته بعد. هناك حاجة لدراسة متأنية لمختلف الاحتمالات... وعقدنا العزم أن مثل هذا الوضع يجب ان لا يتكرر. نحن لسنا تحت أي ضغط ولا جدوى من تلك الضغوط الدولية. لا أحد لديه الحق الأخلاقي لمنعنا من الدفاع عن حياتنا..."[xxvi].

نستنتج من النص المقتبس، ان وزير الدفاع تكلم ضمن خطة مبرمجة لها أهدافها الرئيسة في لبنان ولا يمكن إيقاف العمليات العسكرية بقرارات مجلس الامن الدولي او حتى اعتراض بعض اعضائه من دون تحقيق الأهداف المرجوة من الاجتياح الإسرائيلي على لبنان بمعنى اخر ان إسرائيل لم تبدِ رغبة حقيقية لاحترام قرارات المجلس الدولي، بل سارت على العكس منها.

اصدر قائد القوات الدولية تعليماته في الوقت الذي كانت القوات الاسرائيلية تتحرك الى احتلال بيروت، بان توضع كل الإجراءات العملية المتخذة موضع التنفيذ من قبل الوحدات الدولية في صد القوات المتقدمة وإجراءات دفاعية أيضا؛ لكن القوة والوزن الكبيرين للقوات الإسرائيلية حالت دون إمكانية ايقافها، وقد تم اجتياح مراكز القوة الدولية المتواجدة على خط الهجوم او انه تم الالتفاف حولها، وما لبث ان صرح خافيير دي كوييار الأمين العام بهذا الصدد قائلا: " يجب ان ابلغ المجلس بعميق الأسف ان جنديا نروجيا قد قتل نتيجة اصابته بشظية"[xxvii].

احتلت القوات الإسرائيلية العاصمة بيروت في ١٤ حزيران عام ١٩٨٢[xxviii] على الرغم من المقاومة التي ابدتها القوات المشتركة، لكنها لم تُعيق تقدم القوات الإسرائيلية المتجه بشكل سريع نحو العاصمة، لاسيما بعد ان جاءت تعزيزات عسكرية من منطقة الدامور بقيادة وزير الدفاع أرييل شارون في ذات اليوم، ليدخل العاصمة بيروت من جهتها الشرقية ذات الأغلبية المسيحية بدون مقاومة تذكر، ثم أعطى أوامره إلى رئيس أركان جيشه رفائيل ايتان لقيادة قوات عسكرية إسرائيلية إلى باقي المناطق المسيحية في بيروت، اذ أستقبل بابتهاج سكان تلك المناطق[xxix]، وكانت المرة الأولى في تاريخ إسرائيل ان يصل جيشها إلى قلب عاصمة عربية ويضرب الحصار عليها، وبذلك بدأ الحصار في ١٤ حزيران، على بيروت الغربية[xxx] البالغ عدد سكانها حوالي (٦٠٠,٠٠٠) نسمة غالبيتهم من المسلمين[xxxi]، فقطعت عنها الماء والكهرباء والمؤن والوقود، وكان سكانها يعيشون تحت رحمة القصف الإسرائيلي المستمر من قبل القوات الإسرائيلية التي بلغ تعدادها حوالي (٣٥٠٠) جندي واكثر من (٣٠٠) دبابة و(١٠٠) مدفع[xxxii].

اثار احتلال بيروت استياء مجلس الامن الدولي من صعوبة الحالة الإنسانية وخطورتها في بيروت، لكنه ابقى جميع قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في مراكزها لتكون قادرة على أداء عملها رغم تغير أساس تواجدها في جنوب لبنان، ورغم ما انطوت عليه الحالة من اخطار، اعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن رأيه قائلا: " انه في مقدور قوة الأمم المتحدة، اذا اريد تنفيذ القرار (٥٠٩) ، الاسهام بشكل مفيد في بلوغ الأهداف التي حددها المجلس ... ولكي تعمل قوة الأمم في لبنان على نحو فعال فان الامر يستدعي وجود تحديد من الأطراف المعنية، وأضاف ان الحكومة اللبنانية قد ابدأت عن رايها انه يتعين على القوة الأمم المتحدة في لبنان ان تستمر في تمركزها في المنطقة، في انتظار مزيد من النظر في الموقف على ضوء هذا القرار"[xxxiii]؛ لكن قوة الأمم المتحدة ليست لديها الصلاحية ولا القدرة العسكرية على مجابهة اجتياح فهي بالطبع قوة لحفظ السلام مع مهمة خاصة اوكلها اليها مجلس الامن وتقوم على افتراض ان كل اطراف النزاع تتخذ الخطوات الضرورية للامتثال لقرارات المجلس[xxxiv].

بدا واضحا، ان قراري مجلس الامن الدولي (٥٠٨ -٥٠٩)، أخفقا في تحقيق اهدافها المرجوة لإيقاف اطلاق النار، وان القوات الإسرائيلية تمادت كثيرا على تلك القرارات بعد استمرار عملياتها العسكرية، بل اهملتها ولم تأخذها بالحسبان في غزوها للبنان واحتلال العاصمة بيروت، وهذا أعطى مؤشرا سلبيا لمجلس الامن الدولي بأن الحكومة الإسرائيلية غير صادقة النوايا لاحترام قرارات المجلس وتحتاج الى عناء كبير للتعامل معها في المستقبل القريب وإخراجها من لبنان.

المحور الثاني: قلق مجلس الامن الدولي من مواصلة إسرائيل حربها على لبنان.

اعلنت الحكومة الاسرائيلية سبب احتلال بيروت، متذرعةً بإخراج الفلسطينيين والسورين منها، وأدعت ان احتلالها لم يكن جزء من خطتها؛ لكن التطورات الميدانية فرضت ذلك الواقع الميداني، وما لبث ان صرح وزير الدفاع الإسرائيلي ارييل شارون في ١٤ حزيران ، قائلا: "ليس لدنيا خطة محددة لدخول بيروت، ولم يتوصل مجلس الوزراء الى قرار نهائي في عملية اقتحامها.... وما حدث في بيروت من عمليات عسكرية ما هي الا عملية تمشيط عالية المستوى لملاحقة الإرهابيين.... "[xxxv]، وفي اليوم التالي، دخل شارون القصر الجمهوري في سراي بعبدا لمقابلة الرئيس اللبناني الياس سركيس؛ لكن الأخير رفض المقابلة، ودعا سركيس الأطراف اللبنانية كافة الى عقد مؤتمر وطني يوحد به الجهود اللبنانية لمعالجة الاحتلال الاسرائيلي العاصمة اللبنانية، وتمخض عن المؤتمر لجنة اطلق عليها (لجنة الإنقاذ الوطني)[xxxvi]، وافضل ما توصلت اليه تخويل الحكومة اللبنانية للدخول في مفاوضات مع الجانب الفلسطيني لمغادرة بيروت[xxxvii]؛ لكن منظمة التحرير الفلسطينية أكدت على لسان احد قاداتها المدعو صلاح خلف في ١٦ حزيران، ان القرار الأول هو القتال والصمود في وجه الحصار، وأعلن ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية امام الصحفيين والإعلاميين الفلسطينيين بانه يتحدى القوات الإسرائيلية، " وان بيروت ستكون مقبرة للغزاة"، وبعدها صرح أمام الاعلام قائلاً: "كونوا متأكدين اولاً ان واحدا لن يلقي سلاحه الا بعد موته، هذا قرارنا... ان البندقية هي العامل الحاسم في كل معاركنا..."[xxxviii].

تابع مجلس الامن الدولي المشهد اللبناني بتمعن، وراقب بحذر شديد اخر التطورات الميدانية على ساحته العسكرية، ففي اليوم نفسه، أحال حازم نسيبه ممثل المملكة الأردنية الهاشمية في مجلس الامن الدولي بصفته رئيس المجموعة العربية ، نص رسالة موجهة من رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي لوح فيها الى النتائج المأساوية للغزو الإسرائيلي على لبنان، فقد قتل او جرح ٣٠٠٠٠٠ شخص، وفقد ١٠٠٠٠٠ شخص، وتشرد ٨٠٠٠٠٠ شخص، ودعا الأمم المتحدة الى ان تضع حدا للغزو وتكفل انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية الكامل غير المشروط وفقا للقرار (٥٠٩). وارجأ ارسال لجنة تابعة للأمم المتحدة للتحقيق في الجرائم التي اقترفتها القوات العسكرية الإسرائيلية ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني[xxxix]، وعلى اثر ذلك، ادرج مجلس الامن الدولي في جدول اعماله، بندان بعنوان: الأول، الحالة في الشرق الأوسط، والبند الأخر، تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان[xl]، وقام رئيس مجلس الامن الدولي ، بموافقة اعضاء المجلس, بدعوة ممثلي الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية واسرائيل، للاشتراك في المناقشة دون ان يكون لهم حق التصويت، واستطاع ممثل الأردن من اقناع رئيس المجلس بتوجيه الدعوة الى ممثل منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في مناقشة هذين البندين[xli].

استطاع مجلس الامن الدولي عقد جلسته المرقمة (٢٣٧٩)، وإصدار قراره المرقم (٥١١) بتاريخ ١٨ حزيران ١٩٨٢، وتم التصويت على القرار بأغلبية ١٣ صوتا، وامتناع دولتين عن التصويت[xlii]، اذ اعلن المجلس تأكيده قراريه (٥٠٨ ـ٥٠٩) وسائر القرارات السابقة، ودراسة تقرير الأمين العام حول القوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان والاخذ بالحسبان النتائج والتوصيات الواردة في التقرير وادراكا منه لضرورة الابتعاد عن كل ما من شأنه زيادة الوضع خطورة، فضلا عن الحاجة بانتظار دراسة مجلس الامن للوضع من نواحيه كافة، الى الحفاظ على قدرة منظمة الأمم المتحدة على المساعدة في إحلال السلام[xliii], ونص على نقاط مهمة هي:

١. يقرر , كإجراء مؤقت , تمديد مهمة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مدة شهرين أي حتى ١٩ اب ١٩٨٢.
٢. يسمح لهذه القوة بالاضطلاع, بشكل إضافي في هذه المدة بالمهمات المؤقتة في لبنان الواردة في الفقرة ١٧ من تقرير الأمين العام.
٣. يطلب من كل الأطراف المعنية التعاون الكامل مع قوة الأمم المتحدة لتأدية مهماتها.
٤. يطلب من الأمين العام اطلاع مجلس الامن على مراحل باستمرار تنفيذ القرارين (٥٠٨ ـ٥٠٩) كذلك الامر بالنسبة الى القرار هذا[xliv].

أرادت الحكومة الإسرائيلية حسم الملف العسكري واحتلال كامل العاصمة بيروت بشتى الوسائل والطرق، لإحراز اكبر انتصار ينفعها في أي مفاوضات في المستقبل القريب، فأوعزت لقواتها العسكرية باستخدام كافة الوسائل الملتوية، والنفسية منها، لكي تحبط بها عزيمة مقاتلو القوات المشتركة، فقامت طائراتها بإلقاء منشورات على اهل بيروت الغربية للخروج منها، مؤكدةً ان هدفها ليس اللبنانيين، بل مقاتلو الفلسطينيين والسوريين، مما دفع المقاومة الفلسطينية لتكذيب هذه المنشورات وفضح مآرب الجيش الإسرائيلي الباطلة[xlv]، وعلى اثر ذلك، اجتمع ارييل شارون مع بعض القوى المسيحية اللبنانية الموالية لإسرائيل بجونيا في ١٩ حزيران، وطلب منها مهاجمة غرب بيروت فرفضت أن تلزم نفسها بحجة أنه إذا انضمت إلى جانب الجيش الإسرائيلي بشكل مباشر، فإنها "ستخسر دعم العالم العربي كله"، وإن دخول الجيش الإسرائيلي بالنسبة لنا هو السبيل الوحيد لإنهاء كل مشكلة"[xlvi].

لم تنقطع المناقشات داخل أروقة مجلس الامن الدولي، اذ ادلى ممثلو كلا من الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية ومنظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ببيانات ، جاءت اغلبها متناحرة بخصوص الحالة في الشرق الأوسط، لا سيما الاجتياح الإسرائيلي للبنان، كل هذا دفع مجلس الامن الدولي لعقد جلسته المرقمة (٢٣٨٠) في ١٩ حزيران ١٩٨٢، للنظر في

البند الاخر المتعلق بالاجتياح الإسرائيلي على لبنان ودعا ممثلو الجمهورية اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل الى الاشتراك في المناقشات دون ان يكون لهم حق التصويت[xlvii]، وادلى رئيس المجلس ببيان، بصفته ممثل فرنسا وابرز ما جاء فيه: "ان مجلس الأمن، إذ يساوره بالغ القلق من معاناة السكان المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين... يعيد تأكيد قراريه (٥٠٨ - ٥٠٩) ويدعو جميع أطراف النزاع إلى احترام حقوق السكان المدنيين، والامتناع عن جميع أعمال العنف ضد هؤلاء السكان، واتخاذ جميع التدابير المناسبة للتخفيف من المعاناة التي يسببها النزاع، ولا سيما في تسهيل إرسال وتوزيع الإغاثة التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، ولا سيما اللجنة الدولية للصليب الأحمر, ويناشد الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية الأكثر شمولا الممكنة... ويحيط علما بالتدابير التي اتخذها الأمين العام لتنسيق أنشطة الوكالات الدولية في هذا المجال، وتطلب منه أن يبذل كل جهد ممكن ..."[xlviii]. ثم انتقل بعد ذلك للتصويت على مشروع قرار رقم (٥١٢) في ١٩ حزيران ١٩٨٢، الذي اقر بالإجماع، واعرب مجلس الامن الدولي عن تأثره البالغ بآلام السكان المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين, وإذ يذكر بالمبادئ الإنسانية التي نصت عليها معاهدات جنيف لعام ١٩٤٩, والواجبات المترتبة على الأنظمة الملحقة بمعاهدة لاهي للعام ١٩٠٧، ويؤكد القرارين المرقمين (٥٠٨ ـ٥٠٩) [xlix]، ونص القرار على:

١. طلب من كل الأطراف المعنيين بالنزاع احترام حقوق السكان المدنيين , والامتناع عن كل اعمال العنف التي تطال المدنيين واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتخفيف من الألم التي يخلفها النزاع , ومنها خصوصا تسهيل عملية توزيع المساعدات وايصال النجدات التي تتولاها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية واخصها اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
٢. استمرار الدول الأعضاء في مساهمتها الإنسانية وعلى أوسع مدى.
٣. تأكيد المسؤوليات الإنسانية الخاصة التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة والوكالات المتفرعة عنها ومنها هيئة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم في الشرق الأدنى نحو السكان المدنيين وتطلب من كل الأطراف المعنية بالنزاع الا يعرقلوا عملية ممارسة هذه المسؤوليات والمساهمة في هذه الجهود الإنسانية.
٤. إحاطة المجلس علما بالإجراءات التي اتخذها الأمين العام لتنسيق العمل بين الوكالات الدولية المختلفة في هذا المجال ويرجو العمل لوضع هذا القرار موضع التنفيذ وتأمين الاحترام اللازم له وطلاع المجلس على هذا الموضوع في اسرع وقت[l].

ما ان تناهت الى اسماع منظمة التحرير الفلسطينية خبر قرار المجلس المرقم (٥١٢)، حتى أعلنت قيادة المنظمة في اليوم نفسه، عن استعدادها للتفاوض من أجل خروج مقاتليها من لبنان بعد الاتفاق على وقف إطلاق النار، مفوضةً الحكومة اللبنانية بنقلِ الشروط التي تمسكت بها، والتي تمثلت في استعداد المنظمة لمغادرة بيروت بانسحاب مشرف، وموافقة لبنان على وجود عسكري فلسطيني رمزي بضمانات رسمية، مقابل تسليم الجزء الأكبر من الأسلحة الفلسطينية الثقيلة إلى الجيش اللبناني، فضلا عن بقاء قوى فلسطينية سياسية في لبنان[li]، وعارضت الحكومة الإسرائيلية بشدة، المقترح الفلسطيني والزمت المنظمة بنزع سلاحها وتحويلها الى حركة سياسية فقط، وجاء هذا واضحا بما اعلنه إسحاق شامير وزير الخارجية الإسرائيلي في ٢٠ حزيران، اذ اكد على تشكيل حكومة لبنانية مستقلة لها القدرة على منع عودة الفلسطينيين الى مناطق نفوذهم في لبنان واحكام السيطرة عليها من جهة، ولتفعيل قرار (٥١٢) القاضي في تمديد عمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من جهة أخرى[lii].

أدى ممثل الأردن دورا مهما داخل مجلس الامن الدولي، اذ أحال رسالة مؤرخة في ٢٢ حزيران من العام نفسه، من الحسين بن علي ملك المملكة الأردنية الهاشمية الى رؤساء الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الامن، ناشدهم فيها إيقاف العمليات الإسرائيلية ضد لبنان التي طالت كل المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين معا من دون تمييز، وحثهم فيها على "ان يبذلوا على الفور قصارى جهدهم لوضع حد للحرب ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني ، وان يعلنوا براءتهم من اعمال إسرائيل في لبنان..."[liii].

والجدير بالذكر، ان الحكومة الامريكية تبنت مبادرة من مبعوثها الى لبنان فيليب حبيب الذي بدوره اتفق مع الحكومة اللبنانية في ٢٤ حزيران، واستطاع الجانبان من دراسة اهم الملفات السياسية والعسكرية في لبنان لان اهداف الإدارة الامريكية فيما يتعلق بالوضع في لبنان هي الأهداف الحكومة اللبنانية نفسها، وتوصلا الجانبان لوضع خطة محكمة، نصت على: "نشر الجيش اللبناني في العاصمة بيروت. وإنهاء الوجود العسكري الفلسطيني داخل بيروت وحولها وانسحاب جميع القوات الأجنبية [أي الفلسطينية والسورية والإسرائيلية] وإقامة حكومة لبنانية قوية"[liv]، وتعهدت الإدارة الأمريكية بعدم دخول الجيش الإسرائيلي إلى بيروت الغربية[lv]، ووعّد فليب الحكومة اللبنانية بأنه "سيكون قادراً على الحصول على رد إسرائيلي إيجابي بحلول نهاية حزيران"، وتركزت جهوده على إيجاد البلدان المضيفة للفلسطينيين، وترتيب لانسحابهم المسلح ، وتأمينه خروجهم من بيروت بشكل جيد[lvi].

حفزت المبادرة الأميركة الأخيرة مجلس الامن الدولي، لاسيما بعد ان أحال ممثل لبنان غساني تويني في ٢٨ حزيران، نص نداء وجهه الرئيس اللبناني الياس سركيس الى كل رؤساء الدول طلب فيه مساعدتهم في انقاذ بيروت وابرز ما جاء فيه " في هذه الأوقات الحالكة والمأساة المعروفة التي لا نهاية لها التي عاشها لبنان لأكثر من سبع سنوات، وفي هذه الساعات الصعبة التي خلالها يحبس الشعب اللبناني أنفاسه خوفا من المخاطر التي تهدد بيروت وحجم الدمار والقتل فيها ، أوجه اليكم هذا النداء، الذي يعبر عن احتجاج نابع من ضمير الإنسانية ويخلصهم من عذاب التهديد الإسرائيلي الوشيك، ليس على أهالي بيروت فحسب، بل كل القيم الأخلاقية لمنطقة الشرق الأوسط وعلى العالم بأسره. ان قيم الديمقراطية والحرية، والانفتاح، والتسامح هي الصفات التي ميزت بعثة لبنان في مجلس الامن الدولي على الدوام في منطقتها وفي تطور الثقافة العالمية ... ان التدمير التام يهدد بيروت بسبب الغزو الإسرائيلي..."[lvii]، ونتيجة لذلك، تقدم الأمين العام بتقرير مؤقت عاملا

بالقرار (٥١٢) مؤرخ في ٣٠ حزيران، اهم ما جاء فيه " ... إعطاء الأولوية للجهود الإنسانية التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة من اجل مساعدة لبنان..."[lviii].

اكد ممثل إسرائيل في مجلس الامن الدولي في ٢ تموز، ان عملياتها العسكرية موجهة فقط ضد منظمة التحرير الفلسطينية والسوريين ، ورفض الادعاءات القائلة بان إسرائيل مسؤولة عن الحالة اللاإنسانية في لبنان، اذ صرح قائلا: " ... ان عملية (سلام الجليل) كانت موجهة ضد منظمة التحرير الفلسطينية فقط لأنها منظمة إرهابية تستخدمها القوى العربية المتطرفة كرأس الحربة لتدمير إسرائيل. والأدلة من هذا المخطط الإجرامي يكتشف يوميا بما نحصل عليه من معلومات داخل البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان. وان البنية التحتية التي تضم مخزونات هائلة في كمية الأسلحة وتنوعها، وارقام اعداد المسلحين في منظمة التحرير الفلسطينية. كما تبرز الحقيقة فيما يتعلق بضخامة الدمار الذي ألحقته منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان وشعبه على مدى ثماني سنوات، واستطاعت من خلق بيئة فوضوية متمردة على السلطة اللبنانية والخروج على القانون في هذا البلد..."[lix]، وعزمت الحكومة الإسرائيلية على إخراج الفلسطينيين والسورين معا من بيروت، وشددت على وزير دفاعها في اليوم نفسه، تطويق الحصار على بيروت الغربية بشكل كامل، وأطبقت الكماشة الإسرائيلية عليها اكثر فاكثر وكأنه حصار دائم[lx]. اذ أدى استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية في بيروت، ونتائجها المأساوية الى احتجاج الحكومة اللبنانية لدى مجلس الامن الدولي وتعليق مفاوضاتها[lxi] مع المبعوث الامريكي فيليب حبيب في ٤ تموز، احتجاجاً على هذه الأوضاع اللاإنسانية[lxii].

امعن مجلس الامن الدولي في مضمون المبادرة الامريكية، وادرك مديات توصل محتوياتها الى بدائل دبلوماسية تعطي انجع الحلول لإيقاف الغزو الإسرائيلي لبيروت، لكن رفض المبادرة من الجانب الإسرائيلي عقّد المشهد اللبناني داخل أروقة المجلس الامن الدولي واثار السخط على إسرائيل، مما حدا بممثل الأردن المطالبة من المجلس في ٤ تموز، الى عقد جلسة عاجلة "لدراسة الموقف شديد الخطورة الناشئ عن سياسات القوات الإسرائيلية ضد السكان المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين في لبنان"[lxiii]، دفع هذا الامر مجلس الامن الدولي الى عقد جلسته المرقمة (٢٣٨٢) ووافق بالإجماع على اصدار قراره المرقم (٥١٣) في ذات اليوم، الذي نص على: " ان مجلس الامن, وقد اقلقته الالام التي لا يزال يتحملها السكان المدنيون اللبنانيون والفلسطينيون في جنوب لبنان وفي بيروت الغربية, واسنادا الى المبادئ الإنسانية لمعاهدات جنيف عام ١٩٤٩, والى الموجبات المترتبة على الأنظمة الملحقة بمعاهدة لاهاي للعام ١٩٠٧, لذا يعيد التأكيد على القراران (٥٠٨ - ٥٠٩)[lxiv]. كما ويؤكد على:-

١. يطلب احترام حقوق السكان المدنيين من دون أي تمييز , ويستنكر اعمال العنف ضد هؤلاء السكان.
٢. يطلب كذلك إعادة العمل الطبيعي بالخدمات الأساسية , توزيع المياه والكهرباء والمواد الغذائية , والخدمات الطبية ، خصوصا في بيروت.
٣. يثني على جهود الأمين العام ونشاط المنظمات الدولية للحد من الام السكان المدنيين ويرجو منهم مواصلة جهودهم لتأمين نجاحها[lxv].

تفاعل مجلس الامن الدولي بقراره المرقم (٥١٣)، الذي اسفر عن نجاحه في إيقاف عملية اطلاق النار، لاسيما بعد اعلان الجميع في ٥ تموز عن وقف إطلاق النار تلبيةً لقرارات مجلس الامن الدولي لإنقاذ بيروت، ووافقت الولايات المتحدة الامريكية إرسال قوة متعددة الجنسيات مؤلفة ما بين (٨٠٠ -١٠٠٠) عنصراً لمساعدة الحكومة اللبنانية عسكرياً؛ لكن الحكومة الإسرائيلية لم تكن صادقة في تنفيذ عملية وقف إطلاق النار بعدما جددت قصفها على المواقع الفلسطينية في اليوم التالي، متهمة الفلسطينيين بعدم احترام عملية وقف اطلاق النار التي اطلقها مجلس الامن الدولي ، وهذا مؤشر واضح لفشل عملية ايقاف القتال بين الطرفين[lxvi].

ولا بد من الإشارة هنا الى ان أواصر التقارب بين القوات المشتركة التي تبنت منذ بداية العمليات الإسرائيلية حماية لبنان بما فيها بيروت، بدأت تنهار شيئا فشيئا امام قوة العمليات العسكرية الإسرائيلية التي تفوقها في العدة والعدد، فضلا عن القرارات السياسية التي اطلقها مجلس الامن الدولي والمبادرة الامريكية الأخيرة[lxvii]، والتي على اثرها طالب اقرب حلفاء الفلسطينيين بانسحابهم من بيروت أخذين بالاعتبار التطورات الجديدة وفق مقترحات المبعوث الأمريكي فليب حبيب، وبذلك انهارت معنويات القوات المشتركة في الدفاع عن بيروت الغربية، وتأسيساً على ما تقدم من انهيار في التحالف بين الفلسطينيين وحلفائها اللبنانيين تلقت القيادة الفلسطينية إنذار من فيليب حبيب بإلقاء السلاح والانسحاب الفوري من بيروت[lxviii].

والجدير بالذكر، ان مجلس الامن الدولي أعرب عن تأييده التام لمبادرة بعبدا[lxix] التي اطلقتها الحكومة اللبناني في ١٤ تموز، لاسيما بعد ان احالها غسان تويني ممثل لبنان الى مجلس الامن الدولي في ١٦ تموز، واهم ما جاء فيها: " بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن اتشرف وأرفق طيه نص البيان الرسمي لاجتماع مجلس الوزراء في بعبدا في ١٤ تموز ١٩٨٢، الذي ضمَّ رئيس الجمهورية اللبنانية ورئيس وزراءه ووزير الخارجية اللبناني من أجل إيجاد حل للأزمة الراهنة في البلاد، وستعرض على المجتمعين المناقشات والمبادرات المختلفة التي يجري اتخاذها مع الأطراف اللبنانية والفلسطينية كافة، وبدوري الان أعرض ابرز النتائج لمجلس الامن الدولي التي توصلت اليها هذه الاتصالات والمفاوضات والتي جرى مناقشتها مع مختلف الأطراف المعنية لإنقاذ العاصمة بيروت... وهدفت إلى الحصول على انسحاب جميع القوات المسلحة غير اللبنانية

من لبنان تحت اشراف القوات المتعددة الجنسيات، وفقا لقرارات مجلس الأمن الدولي...."[lxx]، في وقت أدركت فيه الحكومة الإسرائيلية أن الحصار على بيروت الغربية لمدة طويلة يضر البلاد بشدة ويخلق توترات خطيرة في علاقاتها الدولية، وطلبت من الجيش الإسرائيلي اقتحام بيروت الغربية في ٢١ تموز[lxxi]، وعلى أثره، بدأ الجيش الإسرائيلي عملياته العسكرية لاقتحام أحياء ومخيمات بيروت الغربية والتي راح ضحيتها حوالي (٢٣٨) مواطناً ما بين قتيل وجريح[lxxii].

ولدّت ظاهرة عدم الاحترام لقرارات مجلس الامن الدولي من قبل اطراف الازمة اللبنانية والمتمثل بالطرف الإسرائيلي، حالة من الاستياء والسخط داخل أروقة المجلس الدولي وأخذ ممثلو العرب في الامم المتحدة يتبنون ازمة لبنان بشكل جدي ومؤثر، فقد اتهم غسان تويني ممثل لبنان في ٢٦ تموز، الحكومة الإسرائيلية بانها تقف وراء نسف كل قرارات الأممية واستمرار العنف في لبنان، وان إسرائيل انتهكت جميع اشكال القانون الدولي باحتلالها أجزاء واسعة من لبنان، واقترح اصدار الأوامر الى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وفقا لقرار (٥١١)، ومساعدة السلطات اللبنانية في القيام بواجباتها في المنطقة و"ينبغي الاضطلاع بهذه المهمة بموجب ولايتها الحالية، كما هو منصوص عليه في [القرارات السابقة] ... واستعادة السلم والأمن الدوليين ومساعدة حكومة لبنان في ضمان عودة سلطتها الفعالة"[lxxiii]، واحتج ممثل لبنان في رسالة أخرى مؤرخة في ذلك اليوم، على قيام إسرائيل بتصعيد اعمال القتال في لبنان، لاسيما في بيروت ووادي البقاع وفي المناطق المحيطة بها، وتسبيبها إصابات عديدة في صفوف المدنيين وتدمير الممتلكات من جراء هجماتها الجوية والبحرية والبرية، واتهم إسرائيل باستخدام حالات وقف اطلاق النار المتقطعة، التي أعلنها مجلس الامن بقراريه (٥٠٨ -٥٠٩) ، ونادى بالتنفيذ الفوري وغير المشروط لهذين القرارين[lxxiv].

لم تقف الاتهامات داخل المجلس على ممثل لبنان فقط، بل اتهم ممثل الأردن الحكومة الإسرائيلية أيضا بانها تنتهك القرار (٥١١) بمنعها تدفق اللوازم الطبية والكهرباء والماء الى بيروت الغربية، ثم أحال ممثل الأردن نص رسالة مؤرخة بتاريخ ذلك اليوم، الى مجلس الامن الدولي جاء فحوى الرسالة بأن "المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية يلفت فيها الانتباه الى ما اسماه استمرار إسرائيل في العدوان وفي انتهاك وقف اطلاق النار، مخالفة لقرارين (٥٠٨ -٥٠٩) مما اسفر عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين ودمار..."[lxxv]. ثم احال ممثل الأردن، بواسطة رسالة مؤرخة في ٢٨ تموز، من المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية، تتعلق باستمرار القوات الإسرائيلية في هجماتها على المناطق السكنية في بيروت الغربية وقصفها لها، وان العدوان الاسرائيلي مستمر في مخالفة أحكام وقف إطلاق النار تحت ستار سياسية خرق وقف إطلاق النار من الجانب الفلسطيني، ولم تكتفِ القوات الإسرائيلية بالقصف الجوي فحسب، بل كانت هنالك اعتداءات برية وبحرية مستمرة من قبل القطعات الإسرائيلية العسكرية التي جلبت المزيد من الموت والدمار للشعبين الفلسطيني واللبناني، وان عدد الضحايا من المدنيين أخذ بالارتفاع يوم بعد يوم، فضلا عن توسيع القوات الإسرائيلية نطاق حربها في اغلب المناطق اللبنانية، ولم تقتصر على منطقة واحدة فقط[lxxvi]، اما موقف ممثل جمهورية مصر العربية في الأمم المتحدة بعدما طالب في اليوم ذاته، من عقد اجتماع عاجل للمجلس للنظر في مسألة "الحالة في الشرق الأوسط"، واحال نص مشرع قرار بشأن المسألة مقدم من وفده[lxxvii].

استأنف مجلس الامن الدولي جلساته المرقمة (٢٣٨٤) المعقودة بتاريخ ٢٩ تموز، للنظر في البند التالي من جدول اعماله "الحالة في الشرق الأوسط"، والقى ممثلا مصر بيانا عرض فيه مشروع وفده، وفيما يأتي نصه: " ان مجلس الامن... وقد عقد العزم على السعي لاستعادة السلم والامن في المنطقة، على اساس المبادئ التي تكفل الامن لكل الدول والعدالة لجميع الشعوب، ويطالب بأن تلتزم كافة الأطراف في اعمال القتال الجارية في لبنان بوقف اطلاق النار، على نحو فوري ودائم، في جميع انحاء لنان ويطالب بالانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية المشتركة في القتال حول بيروت الى مسافة يتفق عليها، وكذلك كخطوة أولى نحو تحقيق انسحابها الكامل من لبنان، وانسحاب القوات المسلحة الفلسطينية في نفس الوقت، من بيروت الغربية ، على ان يعاد انتشارها بأسلحتها الخفيفة ، كخطوة أولى ، في معسكرات يتم تحديدها من خلال طرائق يتم الاتفاق عليها بين الأطراف ، ويستحسن ان تكون خارج بيروت، مما يضع حدا للأنشطة العسكرية هناك... ويدعو الى ابرام اتفاق بين القوات المسلحة الفلسطينية وحكومة لبنان يتناول المكان الذي ستشحن اليه والمصير الذي ستؤول اليه أسلحة تلك القوات، بخلاف تلك المذكورة أعلاه... ويدعو الى انسحاب كافة القوات غير اللبنانية باستثناء القوات التي يؤذن لها من قبل السلطات الشرعية في لبنان والممثلة له.... ويؤيد حكومة لبنان في الجهود التي تبذلها لاستعادة السيطرة الكاملة على عاصمتها ... لتأمين السيادة اللبنانية في جميع انحاء الإقليم وسلامة استقلال لبنان داخل حدوده المعترف بها دوليا... ويرجو من الأمين العام ان يعين بالاتفاق مع حكومة لبنان مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة كإجراء فوري ، للإشراف على وقف اطلاق النار وفظ الاشتباك داخل بيروت وحولها"[lxxviii].

استمرت المناقشة وادلى غسان تويني ممثل لبنان بكلمة امام مجلس الامن الدولي في ٢٩ تموز، واهم ما جاء فيها: " ان وفدنا طلب اليوم اسماع صوته بغية الاعراب عن دعمنا الواضح لمبادرة فرنسا ومصر لقد استمعنا بدقة واهتمام بالغين الى ما قدمه السفيران البارزان لدولتين جمعهما اهتمامنا المشترك بالسلام العالمي وامن الأمم المتحدة وحق المقهورين في الحرية والكرامة وتقرير المصير ... ومن اجل التشديد على ذلك يمكن ان يكون مفيدا في هذا الاطار تكرار الأهداف الاتية الأربعة المحددة في هذه الوثيقة التي أصدرها مجلس الوزراء اللبناني في ١٤ تموز، وهي:

أ- انسحاب إسرائيل من كل لبنان.
ب- انسحاب كل القوات غير اللبنانية .

ج- انتشار الجيش وقوى الامن الداخلي.
د- مساعدة من قوات متعددة الجنسيات.

ثم ختم كلامه قائلا: " اود ان انتهي من هذه المرحلة بالقول ان امن إسرائيل لا يمكن ان يضمنه سوى السلام والاعتراف المتبادل بحق كل امة وكل شعب في الوجود وان مشروع القرار الذي امامنا ليس سوى شرعة لمثل هذا الاعتراف المتبادل"[lxxix].

واصل مجلس الامن في جلسته المرقمة (٢٣٨٥) المعقودة في ٢٩ تموز، النظر في هذا البند وباقي البيانات، وبعد ذلك علقت الجلسة لفترة وجيزة، وشرع بعد ذلك في التصويت على مشروع القرار رقم (٥١٥) في اليوم نفسه[lxxx] واقر بأغلبية ١٤ صوتا مقابل لا شيء, ولم تشارك الولايات المتحدة الامريكية في التصويت، اذ ابدى المجلس قلقه العميق من وضع السكان المدنيين في بيروت، وإذ يشير الى المبادئ الإنسانية لمعاهدة جنيف للعام ١٩٤٩، والواجبات المترتبة على الأنظمة الملحقة بمعاهدة لاهي للعام ١٩٠٧، وذكر بقراريه المرقمين (٥١٢ -٥١٣) ما نصه:[lxxxi].

١. يطلب من الحكومة الإسرائيلية ان ترفع فورا الحصار عن مدينة بيروت بغية السماح بإرسال المؤن لسدة الحاجات الملحة للسكان المدنيين والسماح بتوزيع المساعدات الواردة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية خصوصا اللجنة الدولية للصليب الأحمر .
٢. يطلب من الأمين العام ارسال نص هذا القرار الى حكومة إسرائيل وإبقاء المجلس مطلعا على تنفيذه[lxxxii].

بدا واضحا، ان عدم مشاركة الولايات المتحدة الأميركية في التصويت على القرار المرقم (٥١٥) الأخيرة، ما هي الا رسالة اطلقتها الادارة الامريكية الى أعضاء مجلس الامن الدولي مفادها بأن الحلول الدبلوماسية لإنهاء الازمة اللبنانية لا تحقق أي نجاح من دون المرور من نافذة الدبلوماسية الامريكية التي تبناها المبعوث الأمريكي فليب حبيب، وتلك المبادرة المخرج الوحيد الذي له القابلية والقدرة على لمّ اطراف الازمة اللبنانية والانتقال بهم الى البدائل السياسية القابلة للصعود في تحقيق السلام للأطراف كافة ضمن اطار الحلف الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط.

المحور الثالث: دور مجلس الامن الدولي في إيقاف الاجتياح الإسرائيلي على لبنان.

شجع عدم تصويت الوفد الأمريكي لقرار المجلس المرقم (٥١٥) الحكومة الإسرائيلية ان تتمادى كثيرا على هيبة مجلس الامن الدولي والعبور فوق قراراته، وعلى الرغم من إيقاف عملية اطلاق النار في لبنان، لكن القرار الأخير لم يمنع من تبادل التهم بين الأطراف المتحاربة والشروع بالعمليات العسكرية وتجدد المعارك بينهم، ففي ٣٠ تموز، بدأ سلاح الجو الإسرائيلي غاراته على العاصمة بيروت[lxxxiii]، ليعلن المتحدث الإسرائيلي استئناف وزارة الدفاع الإسرائيلي عملياتها العسكرية متهمةً القوات الفلسطينية بخرق عملية اطلاق النار التي شرعها قرار (٥١٥) الأخير، ثم كرر الطيران الإسرائيلي في اليوم التالي، طلعاته الجوية التي بلغت (١٢٧) طلعة، تضمنت الأهداف الفلسطينية منها مرابض المدفعية ومخازن الذخيرة ومقر منظمة التحرير الفلسطينية في الجزء الجنوبي من المدينة[lxxxiv]، وفي غضون ذلك، بدأت المبادرة الأمريكية[lxxxv] تلوح في الأفق لإنهاء الأزمة اللبنانية بعد ان قدمت المنظمة إلى الموفد الأمريكي فيليب حبيب خطة لترك غرب بيروت، واهم ما نصت عليه "انسحاب إسرائيلي من بيروت والطريق بين بيروت ودمشق، ودخول قوة متعددة الجنسيات في بيروت قبل انسحاب المنظمة"[lxxxvi]، وعلى ما يبدو ان الطرف الفلسطيني المفاوض أراد تحميل مجلس الامن الدولي كامل مسؤولياته في عملية اخلاء الفلسطينيين المسلحين من بيروت ضمن اطار المبادرة التي تبنتها الإدارة الامريكية واعطاءه زخم سياسي اكبر في الازمة اللبنانية في المستقبل، لما يمتلكه من اعتدال سياسي افضل من الجانب الأمريكي، الذي يراه حليفا استراتيجيا لإسرائيل في المنطقة.

لم تكن المطالب الفلسطينية لتدخل مجلس الامن الدولي بشكل مؤثر لوضع بدائل الحرب الإسرائيلية على لبنان التي اضرت الفلسطينيين واللبنانيين فحسب، بل المطالبة العاجلة لممثل لبنان في المجلس الى عقد جلسة طارئة تعالج الوضع المتأزم في لبنان، كل هذا ساعد المجلس لعقد جلسته المرقمة (٢٣٨٦) بتاريخ ١ اب ١٩٨٢، ووجه رئيس المجلس الانتباه الى مشروع قراره المرقم ٥١٦، ثم شرع المجلس في التصويت واقر بالإجماع[lxxxvii] القرار الذي أعاد التأكيد على الاحترام التام لقراراته السابقة، والتخوف من استمرار العمليات العسكرية وتصعيدها داخل بيروت وحولها، والدعوة لوقف اطلاق النار بشكل فوري داخل بيروت وحولها[lxxxviii]، ونص القرار ٥١٦ على ثلاث نقاط مهمة تمثلت في:

١. تأكيد القرارات السابقة والدعوة لإيقاف فوري لطلاق نار، وايقاف كل النشاطات العسكرية داخل لبنان وعبر الحدود اللبنانية- الإسرائيلية.
٢. السماح للأمين العام بنشر فوري، (بناء على طلب الحكومة اللبنانية)، لمراقبين من الأمم المتحدة لمراقبة الوضع في بيروت وحولها.
٣. الطلب من الأمين العام ان يرفع تقريرا الى المجلس ، تماشيا مع هذا القرار في اسرع وقت ممكن لا يتعدى الأربع الساعات[lxxxix].

الاجتياح الإسرائيلي للبنان وفقا لقرارات مجلس الامن الدولي عام ١٩٨٢.
م .د. رباح مرزه المدحتي

كانت مسئولية الأمين العام كبيرة وشاقة، وتتطلب وقتا قياسيا قدره المجلس بأربع ساعات فقط، عجّلَ هذا الامر بإجراء الأمين العام جملة من الاتصالات السريعة مع اطراف الازمة اللبنانية، المتمثلة بالسلطة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، واستطاع في الأخر تقديم تقريره لمجلس الامن، وعملا بالقرار (٥١٦)[xc]، وابرز ما تضمن التقرير موافقة السلطات اللبنانية على لسان ممثلها غسان التويني "من نشر مراقبي الأمم المتحدة في منطقة بيروت ضمانا لمراعاة وقف اطلاق النار مراعاة كاملة من قبل الجميع"[xci]، مما شجعه على إعطاء الأوامر الى رئيس اركان هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة باتخاذ الترتيبات اللازمة، والتشاور مع الأطراف المعنية من اجل نشر مراقبي الأمم المتحدة على الفور في بيروت وحولها عملا بالقرار الاخير، وقد أكد قائد الجيش اللبناني لرئيس اركان هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بان الجيش اللبناني مستعد لتقديم جميع التسهيلات ومساعدة مراقبي الأمم المتحدة في تنفيذ هذا قرار. كما افاد التقرير بان الأمين العام تلقى خطابا جوابيا من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أبلغه فيه قبول المنظمة القرار الاخير، وباستعدادها للتعاون مع مراقبي الأمم المتحدة، وأوضح التقرير ان الجانب الإسرائيلي، ابلغ رئيس اركان هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بان المسالة تُعرض على مجلس الوزراء الإسرائيلي، وأخيرا أعلن التقرير ضمن المعطيات الإيجابية التي بذلها الأمين العام من مسرح الاحداث في بيروت وقف اطلاق النار بين الاطراف كافة[xcii].

ما ان تناهى لأسماع الحكومة الإسرائيلية خبر الإيجابيات الدبلوماسية التي احرزها قرار (٥١٦) لإنهاء الازمة اللبنانية والدور الفعال لمجلس الامن الدولي في ذلك، فضلا عن توصل المبادرة الأمريكية إلى مراحل متقدمة، حتى عقدت اجتماعاً طارئاً في اليوم نفسه، ناقشت فيه هذين الحدثين التي رفضتهما جملةً وتفصيلاً لإصرارها على انسحاب قواتها المتبقية في بيروت دفعة واحدة، بل أيدت العمليات العسكرية التي تقوم بها قواتها في لبنان وقدمت الدعم لمواصلة تقدمها في الضاحية الجنوبية لبيروت[xciii]، وأعطت أوامرها لاقتحام مطار بيروت عن طريق المدرج الغربي بثلاث كتائب مدرعة[xciv]، في وقت كان وزير الخارجية الإسرائيلي في زيارة لواشنطن في ٣ اب، غايته اقناع الرئيس الأمريكي رونالد ريغان لإخراج الفلسطينيين من بيروت الغربية بقوة السلاح، وألقى تهم عملية استمرار المعارك وخرق هدنة اطلاق النار على عاتق الفلسطينيين، من اجل مواصلة الدعم الامريكي او على اقل تقدير تأييدهم في مجلس الامن الدولي، لكن الوزير الإسرائيلي تعرض الى خيبة امل عند الإدارة الامريكية، بل حذرته من مغبة سخط دولية، وانها مستاءة كثيرا من السلوك العسكري الطائش الذي قامت به إسرائيل حيال بيروت، واهمالها للمبادرة الامريكية أولا، وعدم احترام الراي العام ثانيا[xcv]، وفي غضون ذلك، أعرب الأمين العام ، ان الجهود ممكنة من اجل تنفيذ قرار (٥١٦) على وجه السرعة، وأفاد ان السلطات الإسرائيلية أبلغت رئيس اركان هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بان الوزارة الإسرائيلية أرجأت مناقشة الموضوع الى ٥ اب ، وبأنه ما لم تتخذ الحكومة الإسرائيلية بإجراء بشأن القرار، لن يتم أي تعاون مع افراد هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة لتنفيذ قرار المجلس هذا، وأشار الأمين العام، بعدم امكان تنفيذ الخطة المفصلة لنشر مراقبي الأمم المتحدة في منطقة بيروت بالكامل قبل استلام الرد من الحكومة الإسرائيلية[xcvi].

بدا واضحا، ان الحكومة الإسرائيلية كانت تنوي حسم ملف احتلال بيروت بالكامل، ومن ثم الدخول بمفاوضات حقيقية تمكنها من املاء جميع شروطها وجعلها مفاوضا قويا لتمرير المصالح السياسية والعسكرية الإسرائيلية في لبنان.

واصلت القوات الإسرائيلية في ٤ اب، تقدمها في مناطق بيروت، فقد تمكن الجيش الإسرائيلي تدعمه الطائرات الإسرائيلية[xcvii] احتلال الاوزاعي وبرج البراجنة والترمينال والمتحف واقتربوا من مخيمات الفلسطينيين جنوب بيروت، ثم واصلت قوة مؤلفة من (٢٠٠) دبابة زحفها لإكمال حصارها بشكل كامل على بيروت الغربية، وعلى الرغم من المقاومة الفلسطينية، وأسر (٨) جنود إسرائيليين، لكنها لم تستطع إيقاف العملية العسكرية التي استمرت لليوم التالي[xcviii].

تعرض مجلس الامن الدولي الى صدمة عميقة إزاء استمرار إسرائيل اعتداءاتها العسكرية على لبنان وتخوف للنتائج المؤسفة التي تركتها تلك الاعتداءات، وعليه عقد جلسته المرقمة (٢٣٨٩) بتاريخ ٤ اب، ودعا الرئيس الى التصويت على مشروع القرار (٥١٧)، الذي اقر بأغلبية ١٤ صوتا مقابل لا شيء ، وامتنعت الولايات المتحدة الامريكية عن التصويت[xcix]، وابرز ما جاء فيه: "ان مجلس الامن،

١. يؤكد من جديد مرة أخرى مطالبته بوقف اطلاق نار فوري وسحب القوات الإسرائيلية من لبنان.
٢. يلوم إسرائيل لتخلفها عن الاستجابة للقرارات أعلاه.
٣. يدعو الى التراجع الفوري للقوات الإسرائيلية التي تقدمت الى الامام بعد الساعة ١٣،٢٥، بالتوقيت النهاري الشرقي في ١ ب ١٩٨٢.
٤. يأخذ علما بقرار منظمة التحرير الفلسطينية نقل القوات الفلسطينية المسلحة من بيروت.
٥. يعبر عن تقديره للجهود والقوات التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة احكام القرار٥١٦ (١٩٨٢) ويأذن له ، كخطوة فورية ، رفع عدد مراقبي الأمم المتحدة في بيروت وحولها.
٦. يطلب من الأمين العام تنفيذ القرار الحالي في اسرع ما يمكن وفي موعد لا يتجاوز الساعة ١٠،٠٠ بالتوقيت النهاري الشرقي للخامس من اب ١٩٨٢.
٧. يقرر ان يجتمع في ذلك الوقت، اذا دعت الضرورة ، لكي ينظر الأمين العام ، وفي حال تخلف أي من اطراف النزاع من الاستجابة ، النظر في إقرار طرف ووسائل فعالة وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة"[c].

قدم الأمين العام تقريرا مؤرخا في ٥ اب ، عملا بالقرار (٥١٧)، أفاد فيه بأن ممثل لبنان أكد له استعداد الحكومة اللبنانية للتعاون الكامل في تنفيذ هذا القرار. كما وضح أن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية اكد مرة أخرى ان المنظمة ملتزمة

بوقف اطلاق النار[ci]، فضلا عن مجموعة الاتصالات التي أجراها الموفد الأمريكي فيليب حبيب مع الجانب الفلسطيني، تم التوصل إلى وقف اطلاق النار، ونشطت الدبلوماسية الأمريكية محاولة إيقاف الزحف الإسرائيلي نحو بيروت الغربية، وفرض الاتفاق بين الأطراف اللبنانية كافة، فاجتمع فيليب حبيب مع الرئيس اللبناني الياس سركيس لبحث الوضع العام في لبنان والتقدم الإسرائيلي نحو العاصمة بيروت[cii]، وأضاف الأمين العام "انه سيتم ارسال مراقبين إضافيين الى منطقة بيروت من الملاك القائم لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين بمجرد استكمال ترتيبات العبور؛ لكنه اعرب بتأخر السلطات الإسرائيلية في تعهدها للرد على قرار المجلس (٥١٧) في وقت لاحق من ذلك اليوم، وارجائه الى حين عقد الحكومة الإسرائيلية اجتماعها"[ciii].

ويبدو انه مؤشر جيد اطلقته الحكومة الإسرائيلية لإيضاح موقفها الرافض للقرار (٥١٧) وان لها مآرب سياسية وميدانية كثيرة في لبنان، أرادت تنفيذها في اطار مشروعها – المذكور سابقا– قد ينفعها في مفاوضات المستقبل القريب.

أدان مجلس الامن الدولي في ٦ اب ، الموقف الإسرائيلي وشعر بالسخط الشديد لرفضه الامتثال الى قرارات مجلس الامن الرامية الى انهاء سفك الدماء في بيروت، الامر الذي دفعه لمطالبة إسرائيل بالتنفيذ الفور للقرارين (٥١٦ – ٥١٧) بالكامل، وقرر انه ينبغي على جميع الدول لكي تنفذ قراري مجلس الامن سالفي الذكر، يمتنع مجلس الامن عن تزويد إسرائيل بأي اسلحة وعن مدّها بأية مساعدة عسكرية لحين انسحاب القوات الإسرائيلية بشكل كامل من جميع الأراضي اللبنانية[civ] ، وفي اليوم التالي ، قدم الفلسطينيون، إيضاحات – حسن نية - حول الانسحاب الفلسطيني وتضمنت كشفاً قدمته المنظمة بالوقت الذي تغادر فيه لبنان عن طريق البحر، وتسليمها الى الحكومة اللبنانية لإيصالها الى مجلس الامن الدولي من جهة، والى فليب حبيب المبعوث الأمريكي من جهة أخرى ، اذ وافق الاخير على بدء الانسحاب في اليوم الذي تصل فيه القوة العسكرية التابعة للأمم المتحدة إلى بيروت[cv].

بيّنت الحكومة الإسرائيلية لمجلس الامن الدولي عن وجهة نظرها حيال تواجدها العسكري في لبنان، ففي ٨ اب، اكد مناحيم بيغن للمجلس الدولي والمبعوث الامريكي ان القوات الإسرائيلية مستعدة للانسحاب من لبنان، لكنها لا تملك الثقة التامة لمغادرة جميع مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت الغربية، وتسليم مواقعهم العسكرية لقوات الأمم المتحدة بالكامل[cvi]، وبعد مضي يومين، عقد مجلس الوزراء الإسرائيلي جلسة استثنائية ناقش فيها محتويات المبادرة الامريكية، وأعلن موافقة مشروطة بالجلاء التام لمقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت والسوريين من لبنان من جهة، ومعرفة الحكومة الإسرائيلية قائمة البلدان العربية التي استقبلت الفلسطينيين، فضلا عن إعطاء إحصائية بعددهم الإجمالي لمطابقته مع عددهم الأصلي في بيروت من جهة اخرى[cvii]، وفي الوقت الذي بدأ فليب حبيب بتنفيذ مبادرته في رحيل الفلسطينيين من بيروت بعد قبول سوريا باستقبال (٤٠٠٠) مقاتل فلسطيني، تحت انظار مراقبي الأمم المتحدة ودخول قوات الأمم المتحدة الى بيروت، اغارت الطائرات الحربية الإسرائيلية (١٦) طلعة جوية قصفت من خلالها بعض المواقع الفلسطينية، لأن وجود قوة متعددة الجنسيات من شأنه أن يمنع جيش الدفاع الإسرائيلي من اقتلاع المنظمة بشكل جذري من بيروت، وعلى الرغم من الأضرار المادية البسيطة التي خلفتها تلك الغارات، لكنها أثارت حفيظة حكومة الولايات المتحدة في ذلك اليوم، وتبادلت الرسائل بين بيغن والرئيس الامريكي ريغان، سلطا الضوء فيها على القضايا الحساسة للغاية والمشاركة في سحب مقاتلي منظمة التحرير الفلسطيني[cviii].

عبّر مجلس الامن الدولي عن قلقه البالغ بسبب استمرار الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان خاصةً داخل بيروت وحولها، دفع هذا الامر ممثل الأردن الى أدانة الموقف الإسرائيلي المتزمت، وانتقل المجلس بعد ذلك الى عقد جلسته المرقمة (٢٣٩٢) بتاريخ ١٢ اب، وإصدار قرار رقم ٥١٨، واقر بالإجماع[cix] الذي نص على ان مجلس الامن ، اذ يذكر بالقرارات (٥٠٨ ـ٥٠٩, ـ٥١٢ ـ٥١٣ ـ ٥١٥ ـ٥١٦ ـ٥١٧) الصادرة في عام ١٩٨٢.

١. يطلب من إسرائيل وجميع اطراف النزاع الاحترام الكامل لبنود القرارات الصادرة عن مجلس الامن والخاصة بالتوقف الفوري عن كل الاعمال العسكرية في لبنان ، وفي بيروت وحولها في الدرجة الأولى .
٢. يطلب الوقف الفوري لكل أنواع القيود المفروضة على المدينة بيروت والسماح بحرية دخول السلع تلبية لحاجات السكان المدنيين في العاصمة.
٣. يطلب من المراقبين التابعين للأمم المتحدة والموجودين في بيروت او في الجوار تقديم تقرير عن الوضع.
٤. يطالب بتعاون إسرائيل الكامل في الجهد المبذول لتأمين انتشار المراقبين الدوليين ، استنادا الى طلب الحكومة اللبنانية وبشكل يؤمن سلامتهم .
٥. يطلب الى الأمين العام تقديم تقرير الى مجلس الامن حول وضع هذا القرار موضع التنفيذ في اسرع وقت ممكن
٦. يقرر الاجماع للنظر في الموقف عن كثب فور تلقيه تقرير الأمين العام ، اذا دعت الضرورة[cx].

عملا بالقرار (٥١٨)، في مادته الخامسة، قدم الأمين العام تقريرا مؤرخا في ١٣ اب، ذكر فيه أن الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية تقبلان لهذا القرار [cxi]، لا سيما بعد ان وافقت الاخيرة على الشروط كافة التي املتها المبادرة الأمريكية تحت ضغط رئيس الحكومة اللبنانية[cxii]، وبالإشارة الى الفقرة ٢ من القرار (٥١٨) ، ذكر الأمين العام انه تابع بقلق عميق التدهور في الحالة فيما يتعلق بالسكان المدنيين في بيروت الغربية وابلغ المجلس انه طلب الى الرئيس بعثة التقصي

المشتركة التابعة للأمم المتحدة العودة الى لبنان في ١٠ اب، لإعادة تقرير احتياجات السكان المتأثرين وانه واصل جهوده لتامين دخول المؤن، دون أي عائق لتلبية الاجتياحات الملحة للسكان المدنيين في بيروت[cxiii]، واشار التقرير الى وجود (١٠) من مراقبي الأمم المتحدة في العاصمة بيروت، وان الجهود مستمرة لإحضار مراقبين إضافيين الى المنطقة ولتمكينهم من العمل بصورة فاعلة[cxiv]، وذكر في تقريره ايضا ان ممثل إسرائيل ابلغه ان قوات الدفاع الإسرائيلية تراعي بدقة وقف اطلاق النار من جميع ارجاء لبنان بشرط بديهي وهو ان يكون ذلك متبادلا؛ وان موقف إسرائيل بالنسبة لمراقبي الأمم المتحدة قد بينه سابقا[cxv]، اذ أعطى المبعوث الأمريكي فليب حبيب وقتاً إضافياً للحكومة الإسرائيلية، بعد قبول جميع اطراف الأزمة اللبنانية على صيغة التسوية النهائية لحل الأزمة في لبنان[cxvi]، وعلى اساس ذلك، أعلنت الحكومة الإسرائيلية في جلستها الاستثنائية التي عقدتها في ١٥ اب، حول الوضع في لبنان وأخر التطورات التي وصلت اليها المفاوضات التي اجراها مجلس الامن الدولي والمبادرة الامريكية لإجلاء الفلسطينيين من بيروت، التي تمخض عنها ثمة مقترحات هي:

١. يناقش مجلس الوزراء الردود التي نقلها السفير حبيب وموقفها منها.
٢. تصر الحكومة على أن يتم الاختيار من قوائم الفلسطينيين لمغادرة بيروت ولبنان.
٣. يجب على الجنود السوريين أن يتركوا بيروت ولبنان جنبا إلى جنب مع موظفي المنظمات الفلسطينية المرتبطة مع سوريا.
٤. دخول وحدات من القوة متعددة الجنسيات في المناطق بعد رحيل الفلسطينيين، ويكون ذلك وفقا للخطة التي عُرضت على ممثلي الحكومة.
٥. تسليم الطيار الاسرائيلي والمفقودين إلى منظمة الصليب الأحمر الدولي قبل بداية انطلاق الفلسطينيين من بيروت ولبنان[cxvii].

وفي غضون ذلك، عُقد اجتماع مطول بين فليب حبيب المبعوث الأمريكي واريل شارون وزير الدفاع الإسرائيلي في ١٧ آب، حول المقترحات الإسرائيلية الأخيرة، وأعلن شارون أن معظم العقبات التي كانت في طريق بدء انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت قد أزيلت، وأن كل مطالب إسرائيل قد استجيب لها، ووافقت إسرائيل على السماح للقوات السورية في بيروت لإعادة نشرها في وادي البقاع، لأنها دعيت أصلا من قبل الحكومة اللبنانية في لبنان[cxviii]، ثم أعلنت إسرائيل أخيراً عن موافقتها[cxix] على مشروع الموفد الأمريكي حبيب لحل أزمة لبنان، واهم ما جاء فيه إخراج قوات المنظمة وجميع الفصائل المسلحة من لبنان ومتابعة إجلاء القوات الإسرائيلية والفلسطينية والسورية[cxx]، فأعلنت المنظمة إجلاء مقاتليها من بيروت وفي مقدمتهم ياسر عرفات، وأصدر الأخير أوامره للقيادة الفلسطينية بإيقاف إطلاق النار ضد القوات الإسرائيلية، مقابل الحفاظ على كرامة وسمعة مقاتلو المنظمة عند الاخلاء من بيروت، ويكون الانسحاب تحت إشراف قوات متعددة الجنسيات التي حددها قرار مجلس الامن الدولي في قراره الأخير، وتتعهد الولايات المتحدة بعدم دخول الجيش الإسرائيلي إلى بيروت الغربية[cxxi].

وبناءً على المساعي الحميدة التي بذلها مجلس الامن الدولي بقراراته – المذكورة انفا- فضلا عن تشجيعه للمبادرة الامريكية، وافقت في نهاية المطاف جميع الأطراف بشكل نهائي على مشروع فيليب حبيب الذي قضى بوقف إطلاق النار ورحيل مقاتلي المنظمة من لبنان على شكل (١٣) دفعة تبدأ من (٢١ أب - ٣ أيلول) عام ١٩٨٢ [cxxii]، ولكي يصبح مشروع حبيب شرعياً ومعترفا به دولياً تبناه الرئيس الأمريكي ريغان، وعرضه على مجلس الامن الدولي الذي بدوره اصدر الأخير قراراه المرقم (٥١٩) في جلسته (٢٣٩٣) المؤرخة في ١٧ اب عام ١٩٨٢، الذي نص على:-

١. يقرر تمديد فترة عمل القوة المؤقتة للأمم المتحدة لفترة جديدة وموقتة هي شهرين أي حتى تشرين الأول ١٩٨٢
٢. يسمح لقوة الأمم المتحدة بالاستمرار في ممارسة المهمات سواء منها الإنسانية او الإدارية التي كلفت القيام بها وفقا لما نصت عليه الفقرة ٢ من القرار ٥١١ (١٩٨٢)
٣. يطلب من جميع المعنيين ، وفقا لما جاء في الفقرات ٥ و٨ و٩ من تقرير الأمين العام التعاون الكامل مع قوة الأمم المتحدة في عملية تنفيذ المهمات الموكلة اليها
٤. يدعم جهود الأمين العام بهدف الاستخدام الأمثل لمراقبي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ، كما رسمتها قرارات مجلس الامن ذات الصلة .
٥. يقرر النظر في الوضع بشكل كامل وفي وجوهه المختلفة قبل ١٩ تشرين الأول ١٩٨٢[cxxiii].

وبناءً على طلب من الحكومة اللبنانية لمساعدة الجيش اللبناني لضمان عملية انسحاب مقاتلو المنظمة[cxxiv] دخلت قوات المتعددة الجنسيات في (٢١) آب، إلى لبنان، وضمت قوات فرنسية وإيطالية وأمريكية[cxxv]، اذ كانت حصيلة عملية "سلام الجليل" عام ١٩٨٢، قتل (٣٤٠) إسرائيلياً وجرح (٢٠٠٠) آخرين[cxxvi] مقابل قتل حوالي (١٠٠٠) مقاتلاً من المنظمة وحلفائها من اللبنانيين، وقتل ما يقارب (٢٠,٠٠٠) من المواطنين الفلسطينيين واللبنانيين العزل وجرح الألاف اثناء مدة الاجتياح الإسرائيلي على لبنان[cxxvii]، واعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها استطاعت تحجيم قدرة المنظمة العسكرية وينبغي أن يكون مفهوماً أن المنظمة، محرومة من قدرتها على توظيف عملياتها العسكرية والفدائية من لبنان، وليست قادرة على تحقيق أي واحد من أهدافها، ولن يكون هناك عمل فدائي فلسطيني يهدد كيانها ونحن لم نعطِ أي التزام أو ضمانة للمنظمة بتنفيذ عمليات من داخل الأراضي اللبنانية؛ لكننا لا نذهب على ضرب المنظمة في كل مكان وجدت[cxxviii]، وصفوة القول ، ان مجلس الامن الدولي استطاع في نهاية المطاف - بمساعدة المبادرة الامريكية - من فرض قراراته الدولية لإيقاف الاجتياح الإسرائيلي على لبنان، مقابل اجتثاث الوجود الفلسطيني المسلح من بيروت، ونشر مراقبين دوليين في لبنان ترافقهم قوة متعددة الجنسيات التابعة الى الأمم المتحدة لها القدرة على مراقبة عملية إيقاف اطلاق النار بشكل مباشر.

الخاتـمة.

نستنتج من هذه الورقة البحثية ، ان مجلس الامن الدولي ادى دورا مميزا لإنهاء حالة الحرب التي شنتها القوات الإسرائيلية على الدولة اللبنانية ، اذ كرس العديد من قراراته الدولية والبالغ عددها ١٠ قرارات ، من اجل وضع حل دولي لتلك الاعتداءات الاسرائيلية ، وعلى الرغم من ان الحكومة الإسرائيلية لم تكترث بقرارات المجلس ، بل انها كثيرا ما تطاولت عليها وعبرت فوق محتوياتها ، لكن المجلس في الأخير استطاع فرض هيمنته الدولية على الأطراف المتناحرة في لبنان وانهى حالة الحرب بينهم، واستطاع انزال قوة متعددة الجنسيات تابعه له وبرفقة مراقبين دوليين في لبنان لمتابعة احترام عملية وقف اطلاق النار بين الأطراف كافة، فضلا عن انسحابها من لبنان احتراما للسيادة اللبنانية التي قرتها قرارات مجلس الامن الدولي.

الهوامش

(i) ان عملية الاغتيال نفذتها مجموعة فدائية يرأسها شخص فلسطيني يدعى صبري البنا والمعروف أبو نضال، وهذه المجموعة انشقت من حركة فتح، وكانت على خلاف شديد مع ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وحاولت اغتيال ياسر عرفات وقادة آخرين في المنظمة. للمزيد ينظر: رباح مرزة خضير المدحتي، دور منظمة التحرير الفلسطينية في الحرب الاهلية اللبنانية (١٩٧٥-١٩٨٢)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة كربلاء، ٢٠١٥، ص٢٢٥-٢٢٦.

(ii) I.M.F.A, D.(134), Address by Foreign Minister Shamir in Honor of German Foreign Minister Genscher- 3 June 1982, VOL 7:1981- 1982, P1.

(iii) U.N, Security Council, D,(s/15161), Letter Dated 4 June 1982 From The Permanent Representative Of Lebanon To The United Nations Addressed To The President Of The Security Council, 4 June 1982, VOL: 82-15775 O187r (E),1982,p1.
(iv) U.N, Security Council, D,(s/15162), Letter Dated 4 June 1982 From The Permanent Representative Of Lebanon To The United Nations Addressed To The President Of The Security Council, 4 June 1982, VOL: 82-15780 O206m (E),1982,p1.
(v) زئييف شيف واهود يعاري، الحرب المضللة "حرب اسرائيل في لبنان"، ت: حسان يوسف، دار المروج، بيروت، ١٩٨٥م ، ص٦٨.
(vi) U.N, The Security Council, D, (S/15163) ، Statement By The President Of The Security Council, 4 June 1982, VOL: 82-15785 0186r (E), P1.
(vii) I.M.F.A, D.(1), Summary of Events, 4 and 5 June 1982. 1982, VOL 8:1982- 1984, P1.
(viii) الامم المتحدة - الجمعية العامة، الوثائق الرسمية: الدورة السابعة والثلاثون- الملحق رقم ٢ (A/37/2)، تقرير مجلس الامن الدولي، ١٦ حزيران ١٩٨١- ١٥ حزيران ١٩٨٢، ص٣١.
(ix) The Security Council, Resolution (508) of 5 June (1982), P5.
(x) مجلة الشؤون الفلسطينية، وثائق، العدد (١٢٩)، مجلة الشؤون الفلسطينية، بيروت، اب ١٩٨٢، ص٢٣١.
(xi) مناحيم بيغن (١٩١٣- ١٩٩٢): سياسي إسرائيلي ولد في بريست ليتوفسك ببولندا، وفي منتصف الثلاثينات حصل على شهادة البكالوريوس في الحقوق من جامعة وارشو، وعند نشوب الحرب العالمية الثانية فرَّ بيغن الى فيلينبوس واعتقل عام ١٩٤٠، على أيدي جهاز الاستخبارات السوفياتي وحُكِم عليه بالأشغال الشاقة في سيبريا لثماني سنوات، وأُفرِج عنه عام ١٩٤١، لكونه مواطناً بولندياً، وفي عام ١٩٤٣، هاجر الى فلسطين، وانتقل مناحيم بيغن الى الحياة البرلمانية وأسس حزب حيروت الذي دمجه مع الحزب الليبرالي عام ١٩٦٥، وكان دمج الحزبين يشكل القاعدة لتأسيس حزب الليكود لاحقاً، وفي انتخابات ١٩٧٧، فاز حزب الليكود برئاسة بيغن ليتولى رئاسة الحكومة وأدَّى مهام منصبه حتى عام ١٩٨٣، وأهم انجازات مناحيم بيغن توقيع معاهدة السلام مع مصر عام ١٩٧٩، واستقال من منصبه في ايلول ١٩٨٣، توفي بيغن عن عمر ناهز الـ (٧٩) عاماً . رباح مرزة المدحتي، المصدر السابق، ص١٨٠.
(xii) فؤاد بطرس، المذكرات، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٩، ص٥١٨.
(xiii) عصام الخفاجي، الغزو الإسرائيلي بالمنظور الدولي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (١٢٨)، تموز ١٩٨٢، ص١٦٨
(xiv) مجلة الشؤون الفلسطينية، وثائق، العدد (١٢٩)، مجلة الشؤون الفلسطينية، بيروت، اب ١٩٨٢، ص٢٣١.
(xv) I.M.F.A, D.(3), Israel Cabinet Decision, 6 June 1982, VOL 8:1982- 1984, P1.
(xvi) I.M.F.A, D.(4), Exchange of Letters between President Reagan and Prime Minister Begin, 6 June 1982, VOL 8:1982- 1984, P2.
(xvii) عصام الخفاجي، المصدر السابق، ص١٦٩.
(xviii) مجلة الشؤون الفلسطينية، وثائق، العدد (١٢٩)، مجلة الشؤون الفلسطينية، بيروت، اب ١٩٨٢، ص٢٣٠.
(xix) الامم المتحدة - الجمعية العامة، الوثائق الرسمية: الدورة السابعة والثلاثون- الملحق رقم ٢ (A/37/2)، تقرير مجلس الامن الدولي، ١٦ حزيران ١٩٨١- ١٥ حزيران ١٩٨٢، ص٣٢.
(xx)The Security Council, Resolution (509) of 6 June (1982), P5-6.
(xxi) عبد ربه سكران وإيمان قحطان سرحان، مقدمات الغزو الصهيوني للبنان في اوائل الثمانينات من القرن العشرين، مجلة جامعة كركوك، العدد (٢)، جامعة كركوك، ٢٠١٣، ص١٠.
(xxii) الامم المتحدة - الجمعية العامة، الوثائق الرسمية: الدورة السابعة والثلاثون- الملحق رقم ٢ (A/37/2)، تقرير مجلس الامن الدولي، ١٦ حزيران ١٩٨١- ١٥ حزيران ١٩٨٢، ص٣٣.
(xxiii) U.N, The Security Council, D. (S/15185), Spain: draft resolution, 8 June 1982, VOL: 82-16267, P1.
(xxiv) ناظم خليل المعموري، الحرب الأهلية في لبنان (١٩٧٥-١٩٨٢)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠١١، ص١٢٤.
(xxv) حسن فضل الله، حرب الارادات- صراع المقاومة والاحتلال الإسرائيلي في لبنان، دار الهادي، بيروت، ١٩٩٧، ص٧٥.
(xxvi) I.M.F.A, D.(11), Interview with Defense Minister Sharon on Israeli radio, 10 June 1982, VOL 8:1982- 1984, P2.
(xxvii) مجلة الشؤون الفلسطينية، وثائق، العدد (١٢٩)، مجلة الشؤون الفلسطينية، بيروت، اب ١٩٨٢، ص٢٣٢.
(xxviii) عماد يونس، سلسلة الوثائق الأساسية الأزمة اللبنانية،ج٣، د. د، بيروت، ١٩٨٥، ص٢٨.
(xxix) تيودور هانف، المصدر السابق، ص٣٢٧.
(xxx) I.M.F.A, D. (17), Cabinet Communique13 June 1982, VOL 8: 1982- 1984, P1.

(xxxi) تيودور هانف، تعايش في زمن الحرب "من انهيار دولة الى انبعاث امة"، ت: موريس صليبا، مركز الدراسات العربي الاوربي، باريس، ١٩٩٣، ص٣٢٧.
(xxxii) رباح مرزة المدحتي، المصدر السابق، ص٢٣٥.
(xxxiii) الامم المتحدة - الجمعية العامة، الوثائق الرسمية: الدورة السابعة والثلاثون- الملحق رقم ٢ (A/37/2)، تقرير مجلس الامن الدولي، ١٦ حزيران ١٩٨١- ١٥ حزيران ١٩٨٢، ص٣٧.
(xxxiv) مجلة الشؤون الفلسطينية، وثائق، العدد (١٢٩)، مجلة الشؤون الفلسطينية، بيروت، اب ١٩٨٢، ص٢٣٢.
(xxxv) I.M.F.A, D. (19), Interview with Defense Minister Sharon on Israel radio,14 June 1982, VOL 8: 1982- 1984, P1.
(xxxvi) رباح مرزة المدحتي، المصدر السابق، ص٢٣٥-٢٣٦.
(xxxvii) تيودور هانف، المصدر السابق، ص٣٢٩.
(xxxviii) اشرف ابراهيم القصاص، دور المقاومة الفلسطينية في التصدي للعدوان الاسرائيلي على لبنان من عام (١٩٧٨-١٩٨٢) "دراسة تاريخية"، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الإسلامية -غزة، ٢٠٠٧، ص٢١٠-٢١٣.
(xxxix) U.N, The Security Council, D. (S/15226), Letter Dated 16 June 1982 From The Permanent Representative Of Oman To The United Nations Addressed To The Secretary-General , 16 June 1982, VOL: 82-17121 0510b (E), P2.
(xl) U.N, The Security Council, D. (S/15194) Report Of The Secretary-General On The United Nations Interim Force In Lebanon, 18 June 1982, VOL: 82-17121 0510b (E), P2.
(xli) الأمم المتحدة – الجمعية العامة، الوثائق الرسمية: الدورة الثامنة والثلاثون- الملحق رقم ٢ (A/38/2)، تقرير مجلس الامن الدولي، ١٦ حزيران ١٩٨٢- ١٥ حزيران ١٩٨٣، ص٣.
(xlii) ان الدولتين اللتين اعترضتا على القرار ٥١١ هما: بولونيا والاتحاد السوفياتي، للمزيد ينظر:
U.N, The Security Council, D. (S/15194) Report Of The Secretary-General On The United Nations Interim Force In Lebanon, 18 June 1982, VOL: 82-17121 0510b (E), P1-2.
(xliii) غسان تويني، ١٩٨٢ عام الاجتياح –لبنان والقدس والجولان في مجلس الامن القرار ٥٠٨ والقرار٥٢٠، دار النهار، بيروت، ١٩٩٨، ص٣٠٩.
(xliv) The Security Council, Resolution (511) of 18 June (1982), P6-7.
(xlv) عبد ربه سكران وايمان قحطان، المصدر السابق، ص١٢.
(xlvi) I.M.F.A, D. (35), Interview with Bashir Gemayel on ABC television27 June1982, VOL 8: 1982 – 1984, P1-2.
(xlvii) الأمم المتحدة - الجمعية العامة، الوثائق الرسمي: الدورة الثامنة والثلاثون- الملحق رقم ٢ (A/38/2)، تقرير مجلس الامن الدولي، ١٦ حزيران ١٩٨٢- ١٥ حزيران ١٩٨٣، ص٥.
(xlviii) U.N, The Security Council, D. (S/15240), France: draft resolution, 19 June 1982, VOL: 82-17375 0600a (E), P1.
(xlix) غسان تويني، المصدر السابق، ص٣١١.
(l)The Security Council, Resolution (512) of 19 June (1982), P7.
(li) عماد يونس، سلسلة الوثائق الأساسية الأزمة اللبنانية،ج٢، د. د، بيروت، ١٩٨٥، ص٣٥٠-٣٥١.
(lii) I.M.F.A, D. (25), Interview with Foreign Minister Shamir on Israel television, 20 June 1982, VOL 8: 1982 – 1984, P1-2.
(liii) U.N, The Security Council, D. (S/15248), Letter Dated 22 June 1982 From The Permanent Representative Of Jordan To The United Nations Addressed To The Secretary-General , 22 June 1982, VOL: 82-17736 0399g (E), P1-2.
(liv) أشرف القصاص، المصدر السابق، ص٢٣٦.
(lv) ناظم خليل المعموري، المصر السابق، ص١٣١.
(lvi) I.M.F.A, D. (34), Cabinet Communique 27 June 1982, VOL 8: 1982- 1984, P1.
(lvii) U.N, The Security Council, D. (S/15261), Letter Dated 28 June 1982 From The Permanent Representative Of Lebanon To The United Nations Addressed To The Secretary-General., 28 June 1982, VOL: 82-18221 0532b (E), P1-2.

(lviii) U.N, The Security Council, D. (S/15267), Interim Report Of The Secretary-General In Pursuance Of Security Council Resolution 512 (1982), 30 June 1982, VOL: 82-18669 0271v (E), P3.

(lix) U.N, The Security Council, D. (S/15271), Letter Dated 2 July 1982 From The Permanent Representative Of Israel To The United Nations Addressed To The President Of The Security Council, 2 July 1982, VOL: 82-18861 0538b (E), P1.

(lx) هلينا كوبان، المنظمة تحت المجهر، ت: سليمان الفرزلي، منشورات هاي لايت، لندن، ١٩٨٤، ص١٨١- ١٨٢.

(lxi) I.M.F.A, D. (39), Cabinet Communique4 July 1982, VOL 8: 1982 – 1984, P 1.

(lxii) هلينا كوبان، المصدر السابق، ص١٨٢.

(lxiii) U.N, The Security Council, D. (S/15272), Letter Dated 4 July 1982 From The Permanent Representative Of Jordan To The United Nations Addressed To The President Of The Security Council, 4 July 1982, VOL: 82-18935, P1.

(lxiv) الأمم المتحدة - الجمعية العامة، الوثائق الرسمية: الدورة الثامنة والثلاثون- الملحق رقم ٢ (A/38/2)، تقرير مجلس الامن الدولي، ١٦ حزيران ١٩٨٢- ١٥ حزيران ١٩٨٣، ص١٠

(lxv)The Security Council, Resolution (513) of 4 July (1982), P7.

(lxvi) عبد ربه سكران وايمان قحطان، المصدر السابق، ص ١٢-١٤.

(lxvii) الان مينارغ، أسرار حرب لبنان من انقلاب بشير الجميل الى حرب المخيمات الفلسطينية، ط٢، المكتبة الدولية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٤٠٤ – ٤٠٥.

(lxviii) اشرف القصاص، المصدر السابق، ص١٩٣.

(lxix) الأمم المتحدة - الجمعية العامة، الوثائق الرسمية: الدورة الثامنة والثلاثون- الملحق رقم ٢ (A/38/2)، تقرير مجلس الامن الدولي، ١٦ حزيران ١٩٨٢- ١٥ حزيران ١٩٨٣، ص١١.

(lxx) U.N, The Security Council, D. (S/15300), Letter Dated 16 July 1982 From The Permanent Representative Of Lebanon To The United Nations Addressed To The Secretary-General, 16 July 1982, VOL: 82-20237 0415h (E), P2.

(lxxi) I.M.F.A, D. (43), Remarks by Defense Minister Sharon 21 July 1982, VOL 8: 1982 – 1984, P 1.

(lxxii) عبد ربه سكران وايمان قحطان، المصدر السابق، ص١٢-١٤.

(lxxiii) U.N, The Security Council, D. (S/15309), Letter Dated 26 July 1982 From The Permanent Representative Of Lebanon To The United Nations Addressed To The Secretary-General, 26 July 1982, Vol: 82-20586 3952f (E), P1.

(lxxiv) U.N, The Security Council, D. (S/15310), Letter Dated 26 July 1982 From The Permanent Representative Of Lebanon To The United Nations Addressed To The President Of The Secretary-General, 26 July 1982, Vol: 82-20591 0315n (E), P1-2.

(lxxv) U.N, The Security Council, D. (S/15308), Letter Dated 26 July 1982 From The Permanent Representative Of Jordan To The United Nations Addressed To The President Of The Security Council, 26 July 1982, Vol: 82-20567 0425h (E), P2.

(lxxvi) U.N, The Security Council, D. (S/15318), Letter Dated 28 July 1982 From The Permanent Representative Of Jordan To The United Nations Addressed To The President Of The Security Council, 28 July 1982, Vol: 82-20877 0298t (E), P1-2.

(lxxvii) U.N, The Security Council, D. (S/15317), Egypt And France: Draft Resolution, 28 July 1982, Vol: 82,-20942, P1.

(lxxviii) الأمم المتحدة - الجمعية العامة، الوثائق الرسمية: الدورة الثامنة والثلاثون- الملحق رقم ٢ (A/38/2)، تقرير مجلس الامن الدولي، ١٦ حزيران ١٩٨٢- ١٥ حزيران ١٩٨٣، ص١٣-١٤.

(lxxix) عماد يونس، المصدر السابق،ج٣، ص١١٣.

(lxxx) الأمم المتحدة - الجمعية العامة، الوثائق الرسمية: الدورة الثامنة والثلاثون- الملحق رقم ٢ (A/38/2)، تقرير مجلس الامن الدولي، ١٦ حزيران ١٩٨٢- ١٥ حزيران ١٩٨٣، ص١٦.

(lxxxi)The Security Council, Resolution (515) of 29 July (1982), P7-8.

(lxxxii) غسان تويني، المصدر السابق، ص٣١٥.

(lxxxiii) عبد ربة سكران وايمان قحطان, المصدر السابق، ص١٣

(lxxxiv) I.M.F.A, D. (45), I.D.F. Spokesman's Announcement, 1 August 1982, VOL 8: 1982 – 1984, P 1.

(lxxxv) رباح مرزة المدحتي، المصدر السابق، ص٢٤٢.

(lxxxvi) I.M.F.A, D. (46), Cabinet Communique 1 August 1982, VOL 8: 1982 – 1984, P1.

(lxxxvii) الأمم المتحدة - الجمعية العامة، الوثائق الرسمية: الدورة الثامنة والثلاثون- الملحق رقم ٢ (A/38/2)، تقرير مجلس الامن الدولي، ١٦ حزيران ١٩٨٢- ١٥ حزيران ١٩٨٣، ص١٧.

(lxxxviii) غسان تويني، المصدر السابق، ص٣١٧.

(lxxxix) The Security Council, Resolution (516) of 1 August (1982), p8.

(xc) ناظم خليل المعموري، المصدر السابق، ص١٣٢.

(xci) U.N, The Security Council, D. (S/15333), Letter Dated 1 august 1982 From The Permanent Representative Of Lebanon To The United Nations Addressed To The President Of The Secretary-General, 1 august 1982, Vol: 82-21245, P1.

(xcii) الأمم المتحدة - الجمعية العامة، الوثائق الرسمية: الدورة الثامنة والثلاثون- الملحق رقم ٢ (A/38/2)، تقرير مجلس الامن الدولي، ١٦ حزيران ١٩٨٢- ١٥ حزيران ١٩٨٣، ص١٨.

(xciii) I.M.F.A, D. (46), Cabinet Communique 1 August 1982, VOL 8: 1982 – 1984, P1.

(xciv) I.M.F.A, D. (56), Cabinet Communique 10 August 1982, VOL 8: 1982 – 1984, P1.

(xcv) I.M.F.A, D. (49), Interview with Foreign Minister Shamir, 3 August 1982, VOL 8: 1982 – 1984, P 1-2.

(xcvi) الجمعية العامة، الوثائق الرسمية: الدورة الثامنة والثلاثون- الملحق رقم ٢ (A/38/2)، تقرير مجلس الامن الدولي، ١٦ حزيران ١٩٨٢- ١٥ حزيران ١٩٨٣، ص١٨.

U.N, The Security Council, D. (S/15334), Report Of The Secretary-General In Pursuance Of Security Council Resolution 516 (1982), 1 august 1982, Vol: 82-21252 02930 (E), P1-2.

(xcvii) I.M.F.A, D. (56), Cabinet Communique 10 August 1982, VOL 8: 1982 – 1984, P1.

(xcviii) رباح مرزة المدحتي، المصدر السابق، ص٢٤٣.

(xcix) الأمم المتحدة - الجمعية العامة، الوثائق الرسمية: الدورة الثامنة والثلاثون- الملحق رقم ٢ (A/38/2)، تقرير مجلس الامن الدولي، ١٦ حزيران ١٩٨٢- ١٥ حزيران ١٩٨٣، ص١٩-٢٠.

(c) I.M.F.A, D. (54), Security Council revised draft resolution, 6 August 1982, VOL 8: 1982 – 1984.P 1.

(ci) الأمم المتحدة - الجمعية العامة، الوثائق الرسمية: الدورة الثامنة والثلاثون- الملحق رقم ٢ (A/38/2)، تقرير مجلس الامن الدولي، ١٦ حزيران ١٩٨٢- ١٥ حزيران ١٩٨٣، ص٢١-٢٢.

(cii) عبد ربه سكران وايمان قحطان، المصدر السابق، ص١٢-١٤.

(ciii) الأمم المتحدة - الجمعية العامة، الوثائق الرسمية: الدورة الثامنة والثلاثون- الملحق رقم ٢ (A/38/2)، تقرير مجلس الامن الدولي، ١٦ حزيران ١٩٨٢- ١٥ حزيران ١٩٨٣، ص٢١-٢٢.

(civ) U.N, The Security Council, D. (S/15347), Union of Soviet Socialist Republics draft resolution, 6 august 1982, Vol: 82-21696 045Og (E), P1.

(cv) تيودور هانف، المصدر السابق، ص٣٢٥ – ٣٢٦.

(cvi) I.M.F.A, D. (55), Address by Prime Minister Begin at the National Defense College, 8 August 1982, VOL 8: 1982 – 1984.P 3.

(cvii) I.M.F.A, D. (56), Cabinet Communique, 10 August 1982, VOL 8: 1982 – 1984.P 1.

(cviii) I.M.F.A, D. (57), Address by Prime Minister Begin in the Knesset, 12 August 1982, VOL 8: 1982 – 1984.P 1.

(cix) U.N, The Security Council, D. (S/15355), Guyana, Jordan, Panama, Togo, Uganda And Zaire: Draft Resolution, 12 august 1982, Vol: 82-22241 0616b (E), P1.

(cx) غسان تويني، المصدر السابق، ص٣٢١.

(cxi) U.N, The Security Council, D. (S/15362), Report Of The Secretary-General In Pursuance Of Security Council Resolution 518 (1982), 13 august 1982, Vol: U-22436 04639 (E), P1.

(cxii) تيودور هانف، المصدر السابق، ص٣٢٩.

(cxiii) U.N, The Security Council, D. (S/15362), Report Of The Secretary-General In Pursuance Of Security Council Resolution 518 (1982), 13 august 1982, Vol: U-22436 04639 (E), P2.

(cxiv) الأمم المتحدة - الجمعية العامة، الوثائق الرسمية: الدورة الثامنة والثلاثون- الملحق رقم ٢ (A/38/2)، تقرير مجلس الامن الدولي، ١٦ حزيران ١٩٨٢- ١٥ حزيران ١٩٨٣، ص٢٥.

(cxv) U.N, The Security Council, D. (S/15362), Report Of The Secretary-General In Pursuance Of Security Council Resolution 518 (1982), 13 august 1982, Vol: U-22436 04639 (E), P2-3.

(cxvi) رباح مرزة المدحتي، المصدر السابق، ص٢٤٤-٢٤٥.

(cxvii) I.M.F.A, D. (62), Cabinet Communique 15 August 1982, VOL 8: 1982 –1984, P1-2.

(cxviii) I.M.F.A, D. (63), Interview with Defense Minister Sharon on Israel radio and television, 17 August 1982, VOL 8: 1982 –1984, P1-2.

(cxix) تيودور هانف، المصدر السابق، ص٣٢٥ – ٣٢٦.

(cxx) حسن فضل الله، المصدر السابق، ص٢٦٠.

(cxxi) رباح مرزة المدحتي، المصدر السابق، ص٢٤٥.

(cxxii) عبد الإله بلقزيز، المقاومة وتحرير الجنوب: حزب الله من الحوزة العلمية الى الجبهة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص٤٢.

(cxxiii) الأمم المتحدة - الجمعية العامة، الوثائق الرسمية: الدورة الثامنة والثلاثون- الملحق رقم ٢ (A/38/2)، تقرير مجلس الامن الدولي، ١٦ حزيران ١٩٨٢- ١٥ حزيران ١٩٨٣، ص٣٠-٣١.

(cxxiv) رباح مرزة المدحتي، المصدر السابق، ص٢٤٨.

I.M.F.A, D.(66), IDF Spokesman-s Statement on the expulsion of the PLO and Syrian Army from Beirut 1 September 1982, VOL 8: 1982 – 1984, P1.

(cxxv) عماد يونس، المصدر السابق، ج٢، ص٣١.

(cxxvi) I.M.F.A, D. (70), Interview with Ambassador Arens in Maariv 3 September 1982, VOL 8: 1982- 1984, P 2.

(cxxvii) رباح مرزة المدحتي، المصدر السابق، ص٢٤٧.

(cxxviii) I.M.F.A, D. (74), Statement in the Knesset by Defense Minister Sharon 8 September 1982, VOL 8: 1982- 1984, P1.